مجلة العلوم العربية

مجلة علمية فصلية محكمة

العدد السابع والخمسون
شوال ١٤٤١هـ

عمادة البحث العلمي
Deanship of Academic Research

www.imamu.edu.sa
e-mail : arabicjournal@imamu.edu.sa

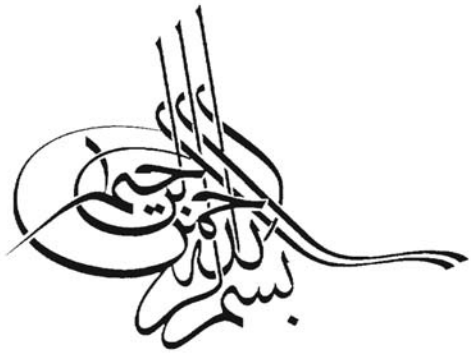
بسم الله الرحمن الرحيم

في إشكاليَّة استعمال المصطلح النحويّ
كتاب "الجمل" المنسوب للخليل وغيره أنموذجًا

د. أحمد حسن الحسن
قسم اللسانيات والنحو العربي

د. رياض رزق الله أبو هولا
قسم اللغة والنّحو

الجامعة الهاشمية

في إشكاليَّة استعمال المصطلح النحويّ
كتاب "الجمل" المنسوب للخليل وغيره أنموذجًا

د. أحمد حسن الحسن — قسم اللسانيات والنحو العربي
د. رياض رزق الله أبو هولا — قسم اللغة والنّحو
الجامعة الهاشمية

تاريخ تقديم البحث: ٢٧/ ٥ / ١٤٤١هـ تاريخ قبول البحث: ١٥ / ٦ / ١٤٤١هـ

ملخص الدراسة:

مدار هذه المباحثة على المصطلح النّحويّ في كتاب "الجمل في النّحو" المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت ١٧٥هـ)، التي ينازعها فيها ابن شقير (٣١٧هـ)، وابن خالويه (٣٧٠هـ)، ليَقفَ فيها الباحثُ على إشكاليّة تتعلّق بالاستعمال المصطلحيّ في الكتاب.

ما يدفع إلى إجراء هذه المباحثة ما وجده الباحث من استعمال مصطلحيّ يُغاير المعهود عند بعض النّحاة القُدامى والمحدثين فيما نصّوا عليه من تغاير الاصطلاح لمدلول واحد، وعَدِّه من باب الترادف التّام، كعدّهم مصطلح "القطع" عند الكوفيين مرادفًا "الحال" عند البصريين، إضافة إلى الوقوف على مصطلحات جديدة، واستعمالات جديدة لمصطلحات معروفة.

في إطار دوافع البحث، ووفق الأسس العلميّة تأسست هذه المباحثة على مبحثين: المبحث الأوّل: في التّعدّد المصطلحيّ، استعمل فيه مؤلّف الكتاب المصطلحين البصريّ والكوفيّ جنبًا إلى جنب؛ لتبيّن المباحثة أنَّ هذا التعدّد مَثَّل تغايُرًا وظيفيًّا في الاستعمال، في بعض المصطلحات، ومثَّل في أخرى استعمالًا مُرادفًا. المبحث الثاني: التَّفرّد في الاصطلاح أو الاستعمال، فتكشف المباحثة عن صناعة مصطلحيّة عند المؤلف، وعن استعمال جديد في المدلول لمصطلحات مستعملة من قبل، وسبق هذين المبحثين مُقدّمة، وتلتهما خاتمة تُبرز أهمّ نتائج البحث.

الكلمات المفتاحية: المصطلح النحويّ، الجمل في النّحو، الخليل بن أحمد، ابن شقير، ابن خالويه.

المقدمة:

يُعدّ كتاب "الجمل في النّحو" موضوع هذه المباحثة من الكتب النّحويّة المتقدّمة، إلا أنَّه نُشر غير مرَّة منسوبًا إلى غير عالم.وليس من هدف المباحثة هذه أن تتتبَّع نسبة الكتاب إلى صاحبه إلا أنَّها ستقتَصر على ما لا بّد منه من إشارة يسيرة تُعرِّف القارئ بالكتاب موضوع المباحثة، لا سيما أنَّ الكتابَ نُشر باسمين مختلفين؛ إذ نُشِر بعنوان "الجمل في النّحو"، بتحقيق فخر الدِّين قباوة، ومنسوبًا إلى الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت١٧٥هـ)، صادرًا عن مؤسسة الرسالة ببيروت، عام ١٩٨٥م، ثمَّ نشر مرّة أخرى عام ١٩٩٥م، بتحقيقه عن خمس نُسخ خطيّة، مؤكِّدًا نسبته للخليل. كما نُشر نشرة ثانية بعنوان: "المحلّى: وجوه النّصب"، بتحقيق فائز فارس منسوبًا إلى ابن شقير (ت٣١٧هـ) صادرًا عن دار الأمل عام ١٩٨٧م.

وقد عَكَف غير باحثٍ على البحث في تحقيق تلك النّسبة، فمنهم من وَقف موقف المُرَجِّح في نسبته للخليل بن أحمد الفراهيديّ[١]. ومنهم مَن اكتفى بتشكيك تلك النّسبة[٢]. وفريق ثالث رجّح نسبته لابن شقير، في حين

---

(١) وممن رجّح نسبته للخليل الباحث محمد إبراهيم عبادة، في دراسته المعنونة: كتاب الجمل في النّحو المنسوب للخليل بن أحمد، دراسة تحليليّة، انظر الصفحات: ص، ٧، ٣٥، ٦٢، ١٤٤، وكذا: حمّاد الثّماليّ في دراسته: كتاب "الجمل" للخليل بن أحمد وليس لغيره. انظر، الصفحات (٨١ – ٨٦)، ونفى فيه نسبته لابن شقير، ولابن خالويه.

(٢) وممن شكّك في نسبته للخليل دون إثباتِه لغيره: محمد بن شنبفي دائرة المعارف الإسلامية، ٤٧٤٣/١٥، ومحمد خير حلواني في كتابه "المفصّل في تاريخ النّحو" ١/(٢٥٨ – ٢٦٢).

تَفرَّد الباحث حسين بوعبّاس بن سبته لابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، ومرجّحًا تلك النِّسبة بأدلّة داخليّة وأخرى خارجيّة، أبرزها التقاء كتاب "الجمل" بمخطوط "مختصرِ جمَل ابن خالويه" في المقدِّمة والمصطلح[١].

وإذ ليس من هدف هذه المباحثة، كما أُشير آنِفا، أنْ تتتبَّع أدلّة تؤكِّد صِحّة نسبة الكتاب لأحدهم أو تنفِيها عن أيٍّ منهم، إلا أنَّ معرفَة ما وقع في الكتاب من اختلاط نسبته، يُتيح للباحث الوقوف على المصادر والمراجع ذات الصِّلة التي تُعينه في تتبع المصطلح النّحويّ وأثره عند أيٍّ منهم، وتُعينه، أيضًا، في الحكم على الجِدَّة في المصطلح من حيث نشأته في عصور متقدّمة أو لاحقة.

إنَّ دراسة المصطلح النّحويّ في كتاب "الجمل في النّحو" قد تُقدّم للباحثين عَونًا في الكشف عن حقيقة نسبة الكتاب أو تَرجُّح نسبته، لا سيما إذا ما وجدنا جِدّة أو تفرّدًا في الاستعمال المصطلحيّ يختصّ بها أحد من نُسب إليهم الكتاب في أثناء مراجعة الكتب ثابتة النسبة إليهم والاستئناس بالدراسات المصطلحيّة المجراة حولها، ومقارنتها بالكتاب موضوع الدّراسة. إلى مثل هذا أشار الباحث بو عباس؛ فقال: "لا يكون المصطلح مكينًا فيما نحن بصدده من تحقيق نسبة كتاب إلى صاحبه إلا إذا كان المصطلح مما يتميّز به الكتاب من سائر الكتب في فنّه أو من أكثرها؛ لأنّ المصطلح إذا كان ذائعا مألوفًا في الكتب الأخرى فلا حجّة في عدّه شاهدًا على إثبات النسبة أو نفيها"[٢].

---

(١) انظر: بو عباس، حسين أحمد: "الجمل ليس للخليل ولا ابن شقير"، ص ص (١٩٦ – ٢٣٤). ثمّ أعاد نشره بهيئة أخرى، وبعنوان: "عنوان المخطوط ونسبته بين الأدلة الخارجيّة والداخليّة، كتاب الجمل في النحو نموذجًا، ص ص (١١- ٣٤).

(٢) انظر: بو عباس، حسين أحمد: "الجمل" ليس للخليل ولا ابن شقير، ص ٢١٣.

فاكتفى بذكر مصطلحاتٍ ثلاثةً في الكتاب مما يكاد ينفرد به صاحب "الجمل في النّحو"، على حدّ تعبيره، دون غيره، وهي: السِّنخُ، والفعل الدّائم في الدلالة على اسم الفاعل، والصّفة يريد بها الجارّ والمجرور. الحقّ أنّ هذه المصطلحات لا تَقِفُ بمفردها دليلا على نسبة الكتاب لصاحبه، ومع هذا تبقى الاستعمالات المصطلحيّة سندا يَتَقوَّى بغيره في نسبة الكتاب لابن خالويه أو نفيه عنه.

أمَّا الدافع وراء إجراء هذه المباحثة أنّه في أثناء قراءتي كتاب "الجمل في النّحو" وقفت فيه على مصطلحاتٍ بصريّة إلى جانب مُصطلحات كوفيّة، شُهرت عند القدامى والمحدثين من النحويين على أنّها مترادفة؛ إلا أنَّ هذا التعدّد المُصطلحيّ وتنوّعه قدح في ذهن الباحث ضرورة قراءة المصطلحات النّحويّة الواردة في الكتاب قراءة تكشف سرَّ هذا التعدّد، لا سيّما أنّ كتب النحو القديمة فضلا عن الكتب الحديثة التي اعتنت بالمصطلحات النحويّة الكوفيّة منها والبصريّة تكتفي بالإشارة إلى المصطلح الكوفيّ، وما يماثله من مصطلح أهل البصرة مع تعقّب وروده عند النّحاة وأمثلتهم، فتساوي بينهما. من ذلك ما وضّح به القوزيّ، رحمه الله، مصطلح القطع عند الكوفيين بقوله: "يطلقه الفراء على ما عُرِف بالحال، ..."[1]، أي عند البصريين؛ فيورِد أمثِلَةً عند الفراء وغيره يستدلُّ بها على أنَّ القطع عند الكوفيين، والحال عند البصريين سواء؛ فلا يجِد القارئ إشارة يحاول فيها القوزيّ أو غيره، في حدود

(١) القوزي، عوض: المصطلح النّحويّ، نشأته وتطوّره حتّى أواخر القرن الثالث الهجريّ، ص ١٧٠.

ما اطّلعت، أن يتتبع الفرق في الاستعمال بين القطع والحال عند الفراء أو غيره، مكتفيًا بالإشارة إلى أنَّ ثمّة تغايرًا في الاصطلاح بين الكوفيين والبصريين، دون إشارة إلى أنَّ ثمّةَ فارقًا وظيفيًّا في الاستعمال، فبدا أنَّ الغاية التي من أجلها أُلّف الكتاب تتمثّل في التطرّق إلى نشأة المصطلح وتطوّره حتّى أواخر القرن الثالث الهجريّ، فيجعل التغاير في المصطلحين من باب الترادف.

ما من شكٍّ أَنَّ تلمّس الفروقات في الاستعمال تحتاج إلى العكوف على دراسة كتابٍ ينوّع فيه مؤلّفه من استعمال المصلحات الخاصّة بالمدرستين، أو دراسة عدّة كتبٍ لمؤلّفٍ نوّع فيها بالاستعمال المصطلحيّ للمصطلح الواحد، مع الحذر في هذه الحال من أنَّ تنويع المؤلّف في استعمال تِيكَ المصطلحات لم يكن نتيجة تغيير مذهبه النّحويّ في حال اقتصر في كتاب آخر له على مصطلحات البصرة فقط، أو الكوفة فقط في حين أنّه كان ينوّع في الاستعمال في كتاب آخر.

إنَّ البحث عن مؤلَّف جمع في الاستعمال بين اصطلاحات البصرة والكوفة أوقع في اختيار كتاب "الجمل في النَّحو" دون غيره من الكتب؛ الذي كان سببًا في تنبّه الباحث إلى فكرة البحث؛ إضافة إلى أنَّه من الكتب النّحويّة المتقدّمة في زمن التأليف، ولِمَا يمتاز به الكتاب من إيجاز، وبعدٍ عن الإطناب، وقَصْر مادته على ما يُعرف بالنّحو دون العناية بأصوات العربيّة وصرفها.

إنّ الاقتصار على دراسة "الجمل في النّحو" يعود إلى ما فيه من مصطلحات نحويّة كثيرة يظهر في بعضها المزاوجة أو التّعدّد في استعمال المصطلحين البصريّ والكوفيّ على وجهٍ يُظهِر تباينا؛ فكانَت هذه **الإشكاليّة الأولى** التي دفعت بالباحث إلى النَّظر في التّعدّد في استعمال المصطلحين البصريّ والكوفيّ

مما أورده صاحب الجمل في كتابه. وتمثَّلت **الإشكاليّة الثانية** التي دفعت إلى هذه المباحثة تفرّد "الجمل في النّحو"، ببعض المصطلحات التي نَعدَم ذكرها في كثير من الكتب النّحويّة الأخرى، أو تفرّده في استعمالها استعمالا وظيفيًّا مُغايرًا.

لا بدّ من الإشارة إلى أنَّ ثمّة دراساتٍ تتّصل بهذه المباحثة، وهذه طبيعة البحث العلميّ أنّه يَفيد من دراسات سبقته عرّجَت على بعض جزئياته، فيتّكئ عليها وينطلق من حيث انتهى الآخرون. وهذه الدِّراسات منها ما يكون شديد الصِّلة، ومنها ما يقترِب أو يبتعد عنها بمقدار، فأمّا ما هو شديد الصّلة بالمباحثة، فدراسة واحدة بعنوان: (شفاء الغليل في مصطلح جمل الخليل، دراسة للمصطلحات النّحويّة من خلال كتاب "الجمل" المنسوب للخليل بن أحمد) للباحث المتولي بن رمضان الدّميري، عرّج فيها على سمات المصطلح النّحويّ، ثم تناول المصطلحات النّحوية في كتاب "الجمل"، وعارضها بالمصطلحات النّحويّة البصريّة؛ فَقسَّمها إلى أربعة أقسام: **الأوّل**: ما اتّحد لفظه ومضمونه عندهما، نحو: الفعل والحرف والمصدر. **والثاني**: ما اتّحد لفظه عندهما، واختلف مضمونه، نحو: النّصب بالنّفي والنصب بالبنية. **والثالث**: ما اختلف لفظه عندهما، واتّحد مضمونه، نحو: ألف النّفس، وتاء السّنخ. **والرّابع**: ما اختلف لفظه ومضمونه عندهما، نحو: ألف الجيئة، والنّصب بالجواب والفاء[1].

(١) انظر: الدّميري، المتولّي: شفاء الغليل ...، الصفحات: ١٣، ١٥، ٢٧، ٢٩.

الحقّ أنّ دراسة الدّميريّ دراسة جيّدة أتى بها على المصطلحات النّحويّة الواردة في كتاب "الجمل" وربطها بالمصطلح النّحويّ البصريّ في حدود التقسيمات الأربعة المذكورة، مكتفيًا بذكرها وَفقا لما ذكره من تقسيمات، إلا أنّه أدخل في المصطلح، ما ليس فيه، متوسّعًا في ذلك، فقد عدّ كلًّا من "النّصب بحتّى وأخواتها"، و"الرفع بخبر الصّفة"، و"النَّصب من خلاف المضاف"، مصطلحات، وغير ذلك كثير، غير أنَّ دراستي تختلف عنها في أنَّها تَسعى في مبحثها الأوّل إلى الوقوف على ما استعمل فيه المؤلّف المصطلح الكوفيّ إلى جانب المصطلح البصريّ، فلم يُنبّه الدميريّ على ذلك، كما لم يُنبِّه إلى الجانب الوظيفيّ في استعمالها الذي يبين الفروق الاستعماليّة بينها، إلا في حدود ضيّقة، ألزمه بها تقسيماته وربطه مصطلحات الجمل بـ "المصطلح البصريّ" من خارج "الجمل".وإن بدا ظاهرًا أنَّ هذا المبحث الثاني في دراستي يلتقي بالقسم الثالث والرّابع عند الدّميريّ إلا أنّه اكتفى بوصف المصطلح النّحويّ الجديد، وما يوافقه من مصطلحات البصريين في القسم الثالث دون الإشارة إلى أنّ الصناعة المصطلحيّة عند "صاحب الجمل" متأتِّيَة من الوظيفة التي يؤديها ما اصطُلِح عليه، وكذا في القسم الرابع دون ربطه بالجانب الوظيفيّ والدّلاليّ.

ثمّة دراسة أخرى بعنوان (كتاب "الجمل" للخليل بن أحمد، وليس لغيره) للباحث حمّاد الثّماليّ؛ ضمّت بين طيّاتها تناولا لمصطلحات نحويّة ثلاثة، هي (السِّنخ، والتّرائي، والنّصب على الصّرف) يهدف منها إلى أنْ تكون مرجِّحا في إثبات نسبة الكتاب للخليل بن أحمد من خلال مقارنة تلك المصطلحات بما

ورد في العين وغيره منسوبةً للخليل[1].وهي دراسة قيّمة في الهدف الذي تسعى إليه في إثبات نسبة الكتاب لصاحبه. يتّضح أوجه اختلافها عن دراستنا باختلاف الهدف، وفي اقتصارها على مصطلحات ثلاثة.

أمَّامن تناول المصطلحات النّحويّة عند الخليل بن أحمد، وكذا عند ابن خالويه لم يُشر أيٌّ منهم، في حدود ما اطّلعت، إلى المصطلحات النّحويّة في كتاب "الجمل في النّحو"؛ لأنّ نسبة الكتاب لصاحبه متنازع عليها بين نفر من العلماء؛ إذ اقتصرت الباحثة زهراء سعد الدين شيت على كتاب العين في تناول المصلح النّحويّ على ما يظهر من عنوان بحثها: "المصطلح النّحويّ عند الخليل في كتاب "العين"[2]؛ فأوردت مجموعة من المصطلحات الواردة عند الخليل في "كتاب العين"، ولم يكن كتاب "الجمل في النّحو" أحد مصادرها. وتتقاطع في بعض المصطلحات الواردة في مباحثتي مع ما ورد في كتاب العين، إلّا أنَّ هدف هذه المباحثة مختلفٌ، وبعض ممّا وقع في كتاب "الجمل" من مصطلحات لا نَجد له ذكرًا في كتب سابقة أو لاحقة.

(١) انظر: الثّماليّ، حمّاد: كتاب "الجمل" للخليل ...، ص ص (١١٠ - ١١٥).

(٢) انظر: شيت، زهراء سعد الدّين: "المصطلح النّحوي عند الخليل في كتاب العين"، وهو قسمان: القسم الأول نُشر في: مجلة المجمع العلميّ، بغداد، المجلد السابع والخمسون، الجزء المجلد الأوّل، ٢٠١٠، ص ص (١٠١ – ١٥٤)، والقسم الثاني نُشر في: مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ص ص (٥٩ – ٧٥).

واقتصر يحيى الفادنيّ، في بحثه: "المصطلحات النّحويّة عند ابن خالويه من خلال كتابه إعراب ثلاثين سورة من القرآن"[1] على كتاب "إعراب ثلاثين سورة من القرآن"، ولم يَتّكئ على كتاب "الجُمل في النّحو" ألبتّة في ذكر مصطلحات ابن خالويه، ولم يكن كتاب "الجمل" أحد مراجعه، كما أنَّ بحثه اقتصر على تناول أربعة عشر مصطلحا نحويّا ورد عند ابن خالويه في الكتاب عيّنة الدّراسة، في حين أنّ كثيرًا من المصطلحات الواردة مما سيرد في هذه المباحثة لا وجود له في دراسته، وكان كثيرًا ما يكتفي بذكر المصطلح عند ابن خالويه بعد أن يوضّحه من كتب سبقته أو تلته في التأليف، دون الإشارة إلى الفارق في الاستعمال بينه وابن خالويه، ومع هذا عددت بحث "الفادني" من الدراسات السابقة التي تتعالق وهذه المباحثة، عند من يزعم نسبة كتاب "الجمل" لابن خالويه، مع أنّ هدف هذه المباحثة تغاير هدف دراسة الفادنيّ في أنّها تقتصر على دراسة ما تعدّد فيه الاصطلاح أو تفرد فيه مؤلفه في صناعَة أو استعمالًا.

نَظَرًا إلى أنَّ هذه المباحثة تقتضي النَّظر في عدّة كتب من جملتها "العين" للخليل، و"إعراب ثلاثين سورة" لابن خالويه؛ وأنَّ ثمّة تنازعا في نسبة "الجمل" إليهما، فلا بدّ من الإشارة إلى أنَّ الباحث استعمل عبارة "صاحب الجمل" لما يُنقل من كتاب "الجمل في النّحو"، تلافيًا إلى ذكر اسم مؤلفه؛ نظرًا إلى هذا الاختلاف.

---

(١) انظر: الفادنيّ: يحيى: "المصطلحات النحويّة عند ابن خالويه من خلال كتابه إعراب ثلاثين سورة من القرآن"، ص ص(٢٠٧–٢٢٨).

تُنبئ هذه المباحثة، كما مرّ آنِفا، أنّها ستُعالج إشكاليّاتٍ عديدةً ومتنوّعةَ، تَنْظُمُها علاقة واحدة تتمثّل في "الاستعمال المصطلحيّ" في كتاب "الجمل في النّحو"، فيما يَجِد قارئه من تَعدُّد في المصطلحات النّحويّة المُتنازَع عليها بين مدرستي الكوفة والبصرة، أو من مصطلحٍ نحويّ تتعدّد دلالاته، أو تَفرّد به المؤلِّف إنْ صناعَة وإنْ استعمالًا؛ ما يُشكِّل عنده تساؤلاتٍ:

- هل ازدواجيّة الاستعمال تنبئ عن اعتبار اختلاف المذهب البصري عن المذهب الكوفي في الاصطلاح؟

- هل ازدواجية الاستعمال تُنبئ عن خلط واضطراب في استعمال المصطلحات؟

- هل ازدواجية الاستعمال تُنبئ عن تباين في الاعتبارات الوظيفيّة للمصطلح؟

- ما العلّة وراء استعمال مصطلح نحوي للدلالة على وظائف متباينة؟

- هل التفرّد في الاستعمال المصطلحيّ نتج عن اعتبار دلاليّ أم أنّه يمثِّل مرحلة عدم استقرار النّحو؟

- هل التعدّد في الاستعمال المصطلحيّ يُنبئ عن تفكير نحويّ مغاير؟

أمَّا المنهج الذي ستتبعه الدِّراسة فهو **المنهج الوصفي التحليليّ** الذي يتّضح بالانطلاق من المدلولات والأمثلة التي اتَّكأ عليها مؤلّف الكتاب في توضيح المصطلح؛ ما يظهر المُتصوّر الذهني والاعتبار الوظيفيّ في تشكيله، كما يقتضي ذلك، أحيانا، **التتبع التاريخيّ** للمصطلح للإبانَةِ عن الفروق الدِّلاليّة

في استعماله عند "صاحب الجمل" وعند غيره من النُّحاة، وفي الوقوف على جدّة الاستعمال وأوَّليته، ما أمكن.

اقتضت، هذه المباحثة، وَفق متطلبات البحث العلميّ أنْ تكون في مبحثين، تليها خاتمة.

المبحث الأوّل: التعدُّد في الاصطلاح.

المبحث الثاني: التفرّد في الاصطلاح أو الاستعمال، وقد جُعل هذا المبحث في مطلبين: الأوّل: التفرّد في الاصطلاح، والثاني: التفرّد في الاستعمال.

* * *

المبحث الأوّل: التعدُّد في الاصطلاح

شاع عند كثير ممّن يُعنون بدراسة المصطلح النّحويّ أنّ لأهل البصرة مصطلحاتهم الخاصّة بهم، ولأهل الكوفة، أيضًا. وإنَّ منها ما هو شِرْكَةٌ، أو صارَ شِركة في الاستعمال كـ "النَّعت"، في حين أنَّ بعض نُحاة بغداد باتوا يستعملون مصطلحاتٍ ذات تنوّع مذهبيّ، على ما هو مشهور في أنّها بصريّة أو كوفيّة، على نَحو ما نرى من استعمال تيك المصطلحات عند الزّجاجي (ت٣٤٠هـ)[١] في كثير من كتبه النّحويّة.

لعلَّ مثل هذه المزاوجة في استعمال المُصطلح البصريّ والمصطلح الكوفيّ، جعلتْ عدَدًا من الدَّارسين يعدّ الجّمع بين اصطلاحات المذهبين الواقع في كتاب "الجمل في النّحو" دليلًا على أنَّ مؤلّفه بغداديّ؛ إذ نسبه محقق كتاب "المحلّى، وجوه النّصب" إلى ابن شقير، وهو من "كبار النحويين البغداديين ممن مالوا إلى نحو الكوفة بداية الأمر، ثم خلط بين المذهبين، وهذه السمة سائدة في الكتاب"[٢] الذي يكشف لنا طريقًا في الدّرس النحويّ، ويُعدّ أثرًا من آثار البغداديين الأوائل الذين خلطوا بين المذهبين البصريّ والكوفيّ، وكانوا إلى آراء الكوفيين أميل[٣]؛ فجعل المحقق المزاوجة في استعمال المصطلحات

(١) انظر، على سبيل المثال، استعمال الزجاج المصطلحات الآتية في كتابه "الجمل في النحو": مصطلحات بصرية، نحو: العطف ص١٧، والبدل ص ٢٣، الأفعال المتعدية والأفعال غير المتعدية ٣٢، والظرف ص ٣٢، وغيرها. ومصطلحات كوفيّة، نحو: الخفض ص٥، الفعل المستقبل ص ٧، فعل الحال وهو الفعل الدائم ص ٧، والنّعت ص ١٣، وغيرها.

(٢) ابن شقير: المحلّى، ص ٣٣.

(٣) ابن شقير: المحلّى، ص ٢٣.

البصريّة والكوفية في الكتاب عاملا قويّا في الاعتقاد بأنّ "المحلى" من تصنيفه؛ أعني ابن شقير.

لا نَجِد التعليل مختلفًا إنْ تَرَجَّحتْ نسبة الكتاب لابن خالويه؛ لأنّه، أيضا، على ما يُورِد ابن النّديم، خلط بين المذهبين البصريّ والكوفيّ[1]. ولا يبتعِد المحدثون عمّا أورده صاحب الفهرست؛ إذ ذهب أحد المحدثين إلى أنَّه يلاحظ على ابن خالويه ميلُهُ تارَةً للمصطلحات البصريَّة، وتارةً للمصطلحات الكوفيّة"[2]؛ فليس بغريب عليه أن يكون أميَل لاصطلاحات أهل الكوفة أكثر؛ لسيادة مذهب الكوفة في بغداد "قبل المذهب البصريّ، حتّى انقاد إليه كثير من العلماء حرصًا على التقرّب من الدّولة"[3]، وإلى هذا أشار أبو الطيب اللغوي، من قبلُ، حين قال: "فلم يزل أهل المصرَين على هذا حتّى انتقل العلم إلى بغداد قريبًا، وغلب أهل الكوفة على بغداد"[4].

من يتأمّل كتاب "الجمل في النّحو" يَجِد أنّ صاحبه لا يَقف عند حدود هذه المزاوجة بين اصطلاحات أهل البصرة وأهل الكوفة، بل يَجِده يُعدِّد في الاستعمال المصطلحيّ فيما يُعرَف بأنَّه اصطلاح بصريّ، ومرادفه الذي شُهِر على أنّه اصطلاح كوفيّ، على نحو ما نَجِد من استعماله مُصطلحَي (التفسير، والتمييز)، ومصطلحي (القطع، والحال)، ومُصطلحي (النَّسَق، والعطف)، وغيرها، فالمصطلحات (التفسير، والقطع، والنّسق) شُهرَت على أنّها

(١) انظر: ابن النديم: الفهرست ١١٢

(٢) الفادني: المصطلحات النحوية عند ابن خالويه ...، ص ٢٠٩.

(٣) الطنطاوي، محمد: نشأة النّحو وتاريخ أشهر النحاة، ص ١٦٨.

(٤) أبو الطيب اللغويّ، عبد الواحد: مراتب النحويين، ص ١٠٩

مـصطلحات كوفيـة، في حـين شُـهرت المـصطلحات (التمييـز، والحـال، والعطف) على أنَّها بصريَّة.

إنَّ هـذا التعـدّد في اسـتعمال المـصطلح النّحـويّ البـصريّ ومـا يُقابلـه مـن اصطلاح كوفيّ شُهِر على أنَّه مرادف له، ولّد هذا المبحث ليَقِفَ على حقيقة ذلك التعدّد الاصطلاحين، ومساءلته في استعمالهما فيما إذا كان يُشكِّل كلّ واحدٍ منهما مرادفًا للآخر؛ فشكَّل اضطرابا وخلطًا، على ما ذهب إليه بعض الباحثين، وفوضى مُصطلحيّة نتجت عن عدم استقرار علم النّحو وقتئذٍ، أو أنَّ كلّ واحد منهما يُشكِّل استعمالا وظيفيًّا يُغاير الاستعمال الوظيفيّ للآخر؟

تشكّلَ هذا المبحث من مجموعة من المصطلحات النّحويّة التي شُهرَت على أنَّها بصريَّة، وأخرى شُهرت على أنّها كوفيّة تُرادِفُها؛ فاستُعمِلَ البَصريُّ منها إلى جانب الكوفي. وجاء ترتيب المصطلحات على شكل أزواج مرتّبة، يكون المصطلح الكوفيّ أوّلا، فالبصريّ، على النّحو: (الكوفيّ، البصريّ). وقد قُدِّم المصطلح الكوفيّ على البصريّ، لا لشهرتِه؛ وإنَّما لما وجده الباحث من ميلِ المؤلِّف إلى الآراء التي شُهِرَت على أنّها آراء كوفيّة، وأنّ كتاب "العين" لا يخلو من كثير من تيك المصطلحات الموصوفة بأنّها كوفيّة، وهو أحد من نُسب إليهم الكتاب، ينضاف إلى ذلك أنَّ من نُسب إليهما الكتابمن غير الخليل ينتسبان إلى المذهب البغداديّ، وبغداد نَشَر أهل الكوفة فيها نحوهم[1]، وأنَّ أحدهما، وهو ابن خالويه، تَلمذ لمحمد بن القاسم الأنباريّ (ت٣٢٨هـ)، المعروف بمذهبه الكوفيّ. وما يدلّ على نزعته الكوفيّة انتصارُه لثعلب في

(١) انظر: الأفغاني، سعيد: من تاريخ النّحو، ص ٩٣.

اعتراضات الزجّاج عليه[1]. ورَتَّبتُ قائمة المصطلحات؛ الأزواج المرتبة، في تناولها، ترتيبًا ألفبائيًّا.

أوَّلًا: (التّفسير، التمييز): استعمل الخليل بن أحمد الفراهيديّ مصطلحاتٍ مُتعدِّدةً للدلالة على ما يُعرف بـ "التمييز"، فاستعمل التمييز والتفسير، وأيضًا، "تَبَيُّن العدد" و"مقدار المثل" للدلالة على تمييز العدد[2]، غير أنَّ مصطلح "التفسير" نال شُهرته على أنَّه مصطلحٌ كوفيّ في مقابل "التمييز" على أنَّه مُصطلح كوفيّ.

في حين أطلق الفراء مصطلح "التفسير" على ما يُعرَف عند البصريين بـ "المفعول لأجله"، وعلى "البدل المُطابق"، إلى جانب إطلاقه إيّاه على "التمييز"؛ ما شكّل اضطرابا وفوضى في الاستعمال؛ فنصب "حذرَ الموتِ" في قوله تعالى: ﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت﴾ [سورة البقرة، آية ١٤] على التفسير[3]؛ فيتَّفق مع ما أشار إليه سيبويه بقوله: "باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنَّه عُذر لوقوع الأمر فانتصب لأنَّه موقوع له، ولأنَّه تفسير لما قبله، لِمَ كان؟، وليس بصفة لما قبله ولا منه، فانتَصب كما انتصب درهم في قولك: عشرون درهما"[4]، وفي نحو: فعلت ذلك مخافةَ فلان[5].

---

(١) الطنطاوي، محمد: نشأة النّحو وتاريخ أشهر النحاة، ص ٢٠٠.

(٢) انظر: القوزي: المصطلح النحوي، ١٠٧.

(٣) انظر: الفراء: معاني القرآن ١/١٧، وثمّة أمثلة أخرى على نصب المفعول لأجله على التفسير في الصفحة ذاتها.

(٤) سيبويه: الكتاب ١/٣٦٧.

(٥) انظر: سيبويه: الكتاب ١/٣٦٧.

عدَّ الفراء، أيضًا، "عسلا" و"رجلًا" في قولهم: عندي رطلان عسلًا(١)، وقوله تعالى: ﴿واختار موسى قومَه سبعين رجلا﴾[٢] [سورة الآعراف، آية ١٥٥] منصوبةً على التفسير، وكذا وفي إطلاقه البدل على التفسير في قوله تعالى: ﴿وجعلوا لله شركاءَ الجِنَّ﴾ [سورة الأنعام، آية ١٠٠]، فقال: "إن شئت جعلتَ "الجنَّ" تفسيرًا للشركاء"[٣]، وثَمَّة تقاربٌ، أيضًا، بين مصطلح "التفسير" ومصطلح "الترجمة" المستعمل في الدلالة على البدل. وكذا استعمل مصطلح "التفسير" في إطلاقه على المفعول معه، فَعدّ "مَن" في موضع نصب على التفسير[٤]، في قوله تعالى: ﴿حسبك الله ومن اتّبعك من المؤمنين﴾ [سورة الأنفال، آية ٦٤]، وكذا في قول الشاعر[٥]: [الطّويل]

إِذا كانَتِ الهَيْجاءُ وانْشقَّتِ العَصا فَحَسْبُكَ والضّحّاكَ سيفٌ مُهَنَّدُ

بدا للباحث أنَّ استعمال الفراء في إطلاقه "التفسير" على ما سبق، نتج عمّا يَحمله كلٌّ مِن البدل والتمييز والمفعول لأجله والمفعول معه، من وظيفة واحدة هي "التوضيح والتبيين". ولعلّ التشابه في وظيفة التوضيح وإزالة الإبهام، هي التي أدّت إلى إطلاق الفراء مصطلح "التفسير" عليها؛ فإذا كان التمييز يرفع الإبهام عن ذات مذكورة في تمييز المفرد، وعن ذات مقدّرة في تمييز

(١) انظر: الفراء: معاني القرآن ١/ ٣٢٠

(٢) انظر: الفراء: معاني القرآن ١/ ٣٩٥.

(٣) انظر: الفراء: معاني القرآن ١/ ٣٤٨.

(٤) انظر: الفراء: معاني القرآن ١/ ٤١٧.

(٥) البيت لجرير، كذا نسبه القالي له في: ذيل الأمالي والنّوادر ١٤٠. ولم أقف عليه في ديوانه.

النسبة ؛ فيوضِّحهما ، فإنَّ المفعول لأجله يُبين سبب حدوث الفعل ؛ وإذا كان الأمر كذلك ، فلا تَعدَم أنْ تَجِد من يُطلق على الحال تفسيرًا كونَه يرفع الإبهام عن هيئة الذات.

أمّا ابن خالويه فلم يستعمل مصطلح "التفسير" في كتابه "إعراب ثلاثين سورة من القرآن" ألبتّة ، واستعمل التمييز مرَّة واحدة في تفسير نصب "خيرًا" في قوله تعالى : ﴿مثقال ذرّة خيرًا يره﴾ [سورة الزلزلة ، آية ٧].

في حين أنّهما ؛ أعني مصطلحي "التفسير" والتمييز ، استَعملهما صاحب "الجمل" في أثناء تعداده وجوه النّصب ؛ فجعل من النصب ما يقع من "تفسير" ، ومن "تمييز". فأمّا النّصب من التفسير فمثّل له بأربعة أمثلة : ثلاثة منها في موضع واحد ، تحت عنوان "النّصب من التفسير"[١] : قوله تعالى : ﴿إنَّ هذا أخي له تسع وتسعون نعجة﴾ [سورة ص ، آية ٢٣] "، ومنه قولهم : عندك خمسون رجلا ، وقول الشاعر[٢] : [الطّويل]

فَلَو كُنْتَ في جُبٍّ ثمانينَ قامَةً وَرُقِّيتَ أَسبابَ السَّماء بِسُلّم

فـ"نعجة" و"رجلا" و"قامة" منصوبة على التفسير. وأمَّا الموضع الرابع فنصبُ "رجلا" على التفسير في قوله تعالى : (واختار موسى قومه سبعين رجلا)[٣].

(١) الفراهيدي : الجمل في النّحو ، ص ٧٤.

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ١٢٣ ، ويروى : "لئن كنت ..."

(٣) الفراهيدي : الجمل في النّحو ، ص ١٢٣.

فالظاهر من الأمثلة أنَّ النصب على التفسير وقع على ما كانَ مُفسَّرُه العدد؛ "تسع وتسعون"، و"خمسون"، و"ثمانين"، و"سبعين". في حين أنه أوقعَ مُصطلح "التمييز" على ما عُرِف بـ "تمييز الجملة" أو "تمييز النّسبة"، على ما يظهر من أمثلته المذكورة في "النَّصب من التمييز"[1]؛ إذ قال: "من ذلك قولهم: أَنتَ أَحسنهم وَجهًا، وأَسمحهم كَفًّا، يعني إذا ميّزت وجها وكفّا، فنصب وجها وكفا على التمييز"، وذكر أمثلةً وشواهد متعدِّدة، جاءت كلّها من هذا الباب، وجعلها منصوبة على التمييز، في حين أشار مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) إلى أنّ التمييز يُستعمل في الأعداد، كما نصّ على أنّهما سواء[2].

إلى مثل هذا ذهب ابن يعيش، فالتمييز والتفسير والتبيين واحد، المراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس[3]، إلّا أنَّ ما جَنَح إليه صاحب "الجمل" من إطلاق "التفسير" على ما كانَ مفسَّره عدَدًا، وإطلاقه "التمييز" على ما كانَ مُفسَّره جملة يزيل الإبهام عنها، يدلّ على أنّه يُفرِّق بينهما في الاستعمال، وأنَّهما غير مترادفين، فالوظيفة التي يؤديها مُفسِّر العدّد تتمثَّل في توضيح ذاتٍ مذكورة، في حين أنَّ الوظيفة التي يؤديها مُفسِّر الجملة تتمثَّل في رفع الإبهام وإزالته عن ذاتٍ مُقدَّرة.

---

(١) الفراهيدي: الجمل في النّحو، ص ٧٤.

(٢) مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن١/ ٢٠٠، ولعلّة وَهمَ فعدّ التمييز في الأعداد، والأصل أن يكون في التفسير، كما في كتاب الجمل في النحو.

(٣) انظر: ابن يعيش، يعيش بن علي: شرح المفصّل ٣٦/٢.

فالمفسَّر (خمسين) في عبارة: قرأت خمسين، دلالته ليست في ذاته[1]، وإنَّما دلالته في المفسِّر الذي يقتضي أن يكون (كتابا) أو (قصّة) أو (رواية) أو (ورقة) أو (سطرًا) أو غيرها؛ وإنَّ حذف المفسِّر يجعل الجملة غير تامة؛ وهذا يقتضي أنَّ "التفسير" يحمل دلالة رفع الإبهام التي يشترك بها مع الحال والبدل والنعت، وغيرها؛ إلا أنَّ البنية التي تحتضن التفسير بنية تُخالف كلّ ما سبق في أنّها بنية غير تامّة بخلاف بنية الحال والبدل والنعت؛ مع أنّها جميعًا تشترك في صفة التوضيح؛ إلا أنَّ "التفسير / المفسِّر" فيه إبانة وكشف، وهذا هو المعنى اللغويّ للتفسير، فإذا كان المتبوع مستقلا في ذاته؛ فإنَّ المفسَّر (العدد) غير مستقل بذاته؛ إذ لا يمكن إدراكه إلا بعلاقته بالمفسِّر. في حين أنَّ عبارة من مثل (اشتعل الرّأس) وقع الإبهام فيها في الإسناد؛ في نسبة الاشتعال للرأس، وهي بخلاف جملة تفسير العدد؛ فإنّها جملة تامّة؛ فتمييز النسبة "منصوب كالحال، ونصبه في هذا الباب عن تمام الكلام"[2]، ومُفسّر الجملة يُزيل الإبهام عن ذات مُقدِّرة[3]، فمُفَسِّر النسبة، وهو ما أطلق عليه "صاحب الجمل" "تمييزًا" يُزيل تَردُّدًا تَحصّل في ذهن المُخاطب في تعيينه، أي تعيين المُفَسِّر. هذا

(١) انظر: عيساوي، عبد السلام: العلاقات المعنويّة في البنية النّحويّة، مقاربة لسانيّة، ص ٥٩.

(٢) الجرجاني، عبد القاهر (ت٤٧١هـ): المقتصد في شرح الإيضاح ٦٩١/٢.

(٣) انظر: عيساوي، عبد السلام: العلاقات المعنويّة في البنية النّحويّة، مقاربة لسانيّة، ص ٥٩.

ما يحمله "التفسير" في دلالته اللغويّة على البيان والتفصيل[1]، و"التمييز" في دلالته على الفصل بين الأشياء بعضه من بعض[2].

يبدو أنَّ التغاير في استعمال المصطلحين يعود إلى علاقة كلٍّ منهما بما تؤدّيه البنية الأصل التي نشأ منها تركيب التمييز. ففي الوقوف عند "خمسون" في: عندي خمسون كتابًا، يولِّد إبهامًا؛ يقتضي مُتعدِّدًا[3]؛ ما يُفضي إلى احتمالاتٍ عند المتلقي (قصة، رواية، كتابا، درهما، ...)، إلا أنَّ بنية "كتابا" جاءت لتبيين العدد وتوضيحه؛ لأنَّ الغموض في العدد متأتٍ من ذاته، بخلاف ما نلحظه في تمييز النسبة في نحو قوله تعالى: ﴿واشتعل الرأس شيبا﴾ [سورة مريم، آية ٤]؛ إذ إنَّ الوقوف عند الرّأس، لا يولِّد اقتضاءَ مُتعدِّد؛ إذ سيفهم المتلقي أنّ (اشتعال الرأس) بمعنى الاحتراق، ما يولِّد لديه حيرة في فهم التركيب لا يتلاءم هو وسياق الموقف. ولعلّ هذا ما دفع بـ"صاحب الجمل" تسميته بـ "التمييز"، الذي يدل في معناه اللغويّ على فصل الأشياء عن بعضها.

ينضاف إلى ذلك أنّ النحاة يشيرون إلى أنَّ تمييز النسبة مُحوّل عن فاعل أو عن مفعول أو عن مبتدأ؛ ففي قوله تعالى: ﴿واشتعل الرأس شيبا ﴾وقوله تعالى: ﴿وفجّرنا الأرض عيونا﴾ [سورة القمر، آية ١٢]، وقوله تعالى: ﴿أنا أكثرُ منك مالا ﴾ [سورة الكهف ٣٤] أصل التركيب في كلٍّ منها: اشتعل

(١) الفراهيدي: العين، [س ف ر]

(٢) ابن منظور: لسان العرب، مادة [م ي ز]

(٣) انظر: عيساوي، عبد السلام: العلاقات المعنويّة في البنية النّحويّة، مقاربة لسانيّة ص ١٩.

شيب الرَّأس، وفجّرنا عيون الأرضِ، ومالي أكثر من مالك؛ فبدا أنّ تركيب تمييز النسبة في أصله مركّب إضافيّ، وهما يشتركان؛ أعني التمييز والإضافة، في وظيفة التوضيح، وأنَّ بناء تركيب تمييز النِّسبة قائم على تصوُّر استعاريّ يولِّد عند المتلقي أو المخاطب إبهامًا قبل ذكره، ما يُمثِّل عُنصرًا تشويقيًّا في معرفة المبهم، و"إنَّما خُولِف بها لغرض الإبهام أوَّلًا؛ ليكون أوقع في النَّفس؛ لأنَّه تتشوَّق النَّفس إلى معرفة ما أُبهم عليها، وأيضا، إذا فسرته بعد الإبهام فقد ذكرته إجمالا وتفصيلا، وتقديمه مما يخل بهذا المعنى، فلما كان تقديمه يتضمن إبطال الغرض من جعله تمييزا، لم يستقم"[1] ويزيل تردُّدًا ولّدته الاستعارة بالتباسها مع ما يتردَّد في الذهن من وقوعها على الحقيقة.

ثانيًا: (الجحد، النَّفي): يشيع عند الدّارسين أنَّ "الجحد" مُصطلح كوفيّ يُطلق على ما يُسمّى عند البصريين بـ "النفي"[2]؛ إلا أنَّنا نقف على استعمالهما عند الخليل دونما إشارة إلى الفرق بينهما؛ فيعدُّ "لم" و"ما" جحدًا، فيقول: "لم، خفيفة: من حروف الجحد"، و"ما، حرف يكون جحدًا"، و"أما، استفهام جَحد، تقول: أما تستحي من الله"[3]، في حين أنَّه عدّ "لن" نفيًا، فقال: تقول: لنْ يُكرمك زيد، معناه: كأنَّه يَطمع في إكرامه، فنفيتَ عنه، وكَّدْتَ النَّفي بـ"لن""[4]، فبدا أنّه استعمل "الجحد" بمعنى

(١) الأستراباذي: شرح الرضيّ على الكافية ٢/٧٢.

(٢) انظر: الخثران، عبد الله بن حمد: مصطلحات النّحو الكوفيّ، دراستها وتحديد مدلولاتها، ص ١٤٦.

(٣) انظر: الفراهيديّ: العين، المواد [لم، ما، أما] في أبوابها.

(٤) الفراهيديّ: العين، مادة [لن]

الإنكار، وهو ضدّ الإقرار، والنّفي بمعنى الإبعاد، وهذا هو الأصل في المعنى اللغويّ. وكذا استعمل الفراء الجحد، دونما فارق عن الخليل[1]، واستعماله النّفي في "لا" الناهية، كما في قوله تعالى: ﴿فلا تميلوا كلّ الميل فتذروها كالمُعلَّقة﴾ [سورة النساء، آية ١٢٩]، وقال: "وما كان من نفي ففيه ما في هذا"[2]، وعدّ "ما" في قوله تعالى: ﴿ما فعلوه إلا قليل﴾ [سورة النساء، آية ٦٦]، جحدًا، وعدّها نفيًا عند من قرأها بالنّصب؛ كأنَّه نفى الفعل وجعل ما بعد "إلا" كالمنقطع عن أوّل الكلام، فالوجه عنده في "إلا" "أنْ ينصب ما بعدها إذا كان ما قبلها لا جحد فيه، فإذا كان ما قبل "إلا" فيه جحد جعلت ما بعدها تابعا لما قبلها معرفة كان أو نكرة"[3].

وقد استُعملا معًا، أيضًا، في كتاب "الجُمَل في النّحو". فعدّ "لا" في قوله تعالى: ﴿وأقسموا بالله جهد أيمانهم لا يبعثُ الله من يموت بَلَى وعدًا عليه حقًّا، ولكن أكثر النَّاس لا يعلمون﴾ [سورة النحل، آية ٣٨] جحدًا، فقال: "رفع يبعث؛ لأنّه فعل مستقبل، وهو جحد"[4]، وجعل "لا" في معنى الجحد، في قراءة من قرأ: ﴿لا يتَّخذُ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين﴾ [سورة آل عمران، آية ٢٨] برفع الفعل (يتّخذ)، وهو فعل مستقبل.

---

(١) انظر، على سبيل المثال، استعمال الفراء الجحد في معاني القرآن: ١/ ٥٢، ٥٣، ١٦٤، ٤٢٤. و: ٢/٨٤، ١٠١، ١٥٤، وغيرها.

(٢) الفراء: معاني القرآن ١/٢٧.

(٣) الفراء: معاني القرآن ١/١٦٦.

(٤) انظر: الفراهيدي: الجمل في النّحو، ص ٣١٤.

وتكون ناهية فيمن قرأ بالجزم[1]، فهو لا يعدّ "لا الناهية" من حروف الجحد، يُستدلّ على ذلك، أيضًا، مما ذكره ابن خالويه في "إعراب ثلاثين سورة"، إذ قال في قوله تعالى: ﴿فلاتنسى﴾ [سورة الأعلى، آية ٦] أنّ "لا" جحد بمعنى لست تنسى، وتنسى فعل مضارع، ولا علامة للرفع فيه؛ لأنَّ الألف في آخره بدل من ياء. وقيل: لا "نهي"، وتنسى جزم، والأصل فلا تنسَ بفتح السين، ثمَّ أُتِيَ بالألف داعمة لفتح السين ليوافق رؤوس الآي"[2].

فإطلاق مصطلح "الجحد" يرتبط، على ما يبدو، ارتباطًا وثيقًا بما يُحدثه حرف النَّفي "لا" في دخوله على الفعل المضارع المرفوع من دلالة على المستقبل ونفيه الذي يُمثِّل حقيقة الجحد؛ أي الإنكار لا الإقرار؛ فيخالف "صاحب الجمل" الشريف الجرجانيَّ (ت٨١٦هـ) في عدّه الجحدَ إخبارًا عن ترك الفعل في الماضي، فيكون النّفي أعمّ منه"[3]، في حين أطلق صاحب الجمل مصطلح "النَّفي" على ما كان محلّ نصب بـ "لا" النَّافية للجنس، كما في قولهم: لا مال لعبد الله، ولا عقل لزيد، ولا جاهَ لعمرٍو، فكلّ هذا منصوب، عنده، على النفي، والنفي لا يقع إلا على نكرة؛ لأنَّ نفي النكرة بها نفيٌ عام؛ فنفي الجنس يقتضي، أيضا، نفي العدد.

---

(١) قراءة الرفع للضبيّ. انظر: الفراء: معاني القرآن ١/ ٢٠٥، والخطيب، عبد اللطيف: معجم القراءات ١/ ٤٧١، والجزم قراءة الجمهور.

(٢) ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة، ص ٥٧.

(٣) انظر: الشريف الجرجاني، علي بن محمد: التعريفات، ص ٧٤.

فالظاهر مما أورده الخليل والفراء وصاحب الجمل أنَّ "النّفي" أعمّ في الاستعمال من "الجحد"[١]، فالجحد إنكار، والنَّفي إبعاد، وكلّ ما فيه إنكار لحدوث الفعل فيه إبعاد وتنحيَة، وعلى هذا فكل جحد نفي، وليس كل نفي جحد.

ثالثًا: (الخفض، الجرّ): يُطلَق الكوفيّون مصطلح "الخفض" على ما شاع عند البصريين بـ "الجرّ"، واستعمل الخليل، أيضًا، مصطلح "الخفض" و"الصّفة" بمعنى الجرّ[٢].

واستعمل "صاحب الجمل" مُصطلحي "الخفض" و"الجرّ" معًا، فقال: "هذا كتاب فيه جملة الإعراب إذ كان جميع النّحو في الرّفع والنّصب والجرّ"[٣]، كما قال في العدد المركب: "الرفع والنصب والخفض بمنزلة واحدة"[٤]، ما يدلّ على أنّ الخفض والجرّ سواء. وقد جاء استعماله مصطلح "الخفض" في الدلالة على ما يُحدِثه العامل النحويّ من أثر في المعمول من خفضٍ بـ "عن" وأخواتها، وخفض بالإضافة، وخفض بالجوار[٥].كذا استعمل مصطلح "الجرّ" فقال: "فالجرّ بـ "عن" وأخواتها، قولك: عن محمدٍ، ولعبد الله، وتقول: مررتُ بأكرم الرجال"[٦].

---

(١) انظر: الفراهيدي: الجمل في النّحو، ص ٧٦.

(٢) انظر: الفراهيدي: كتاب العين، المواد [بعد]، و[عدو]

(٣) انظر: الفراهيدي: الجمل في النّحو، ص ٦٣.

(٤) انظر: الفراهيدي: الجمل في النّحو، ص ٨٤

(٥) انظر: الفراهيدي: الجمل في النّحو، ص ١٩٣.

(٦) انظر: الفراهيدي: الجمل في النّحو، ص ١٩٣.

واستعمل "الخفض" دون "الجرّ" في الدلالة على حركة البناء بالكسر، وأسمى ذلك بـ "**الخفض بالبنية**"، فقال: "وإنَّما عِلّة البنية للأسماء تضاف وهي نواقص، فإذا حذفت منها الإضافة بقيت ناقِصةً فألزمت البنية، مثل: قطامِ ودراكِ ونزالِ ...، لا يزول عن الخفض إلى غيره"[1].

إنَّ استقراء المصطلحين في كتاب "الجمل" يُظهِر أنّ استعمال مصطلح "الخفض" فاق استعمال مصطلح "الجرّ" عددًا، إلا أنّهما استُعمِلا بدلالة واحدة.

رابعًا: (الصّلة والحشو، الزيادة): يُعدُّ "الحشو" من اصطلاحات سيبويه[2]، ونسب ابن يعيش "الزيادة والإلغاء" للبصريين، و"الصلة" و"الحشو" للكوفيين[3].

نصّ القوزيّ على أنَّ "كلّ هذه الاصطلاحات بمعنى واحد"، وأنّ الفراء اختار مصطلح "الصلة" ليطلقه على الزيادة في القرآن، تأدُّبًا وتورّعا من أن ينسب الزيادة إلى كتاب الله تعالى[4]. وقد وردت في كتاب "الجمل في النّحو" المصطلحات الثلاث: "الصلة" و"الحشو" و"الزيادة".

أمَّا **الصلة** فاستعملها في الدلالة على زيادة مبنى في نحو قوله: "قولهم: لاتَ أوَان ذلك، يريدون لا أوان ذلك؛ فيجعلون التاء صلةً"، وهي تاء

---

(١) انظر: الفراهيدي: الجمل في النّحو، ص ١٩٩.

(٢) سيبويه: الكتاب ٢/٢٩٨.

(٣) انظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٥/٦٤.

(٤) انظر: القوزي: المصطلح النحوي، ص١٧٩

الوصل[1]، وثمّة ماءُ الوصل إذ جعل "ما" صلةً في قوله تعالى: ﴿كلّا لمّا يَقضِ ما أمره﴾ [سورة عبس، آية ٢٣]، جزم يَقضِ بـ "لم"[2]. وقد تقع الهاء صلة، كما في قول الشاعر[3]: [الطّويل]

فَلَمْ ترَ عَيني مِثْلَ سِرْبٍ رأيتُهُ خَرَجْنَ عَلَيْنا مِنْ زُقاقِ ابنِ واقِفِ

قال: رأيته، ولم يقل: رايتُهنَّ؛ لأنَّ الهاء ليست بكناية. ومثله في قوله تعالى: ﴿قل: أوحي إليّ أنّه استمع نفر من الجنّ﴾ [سورة الجن، آية ١] الهاء صلة وليست بكناية[4]. و"لا" صلة في قوله عزّ وجل: ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب﴾ [سورة الحديد، آية ٢٩]، أي لِيعلم، ولا صلة[5]، وكذا "لا" صلة[6] في قوله تعالى: ﴿لا أقسم بيوم القيامة﴾ [سورة القيامة، آية ١]، وعدّها ابن قتيبة (٢٧٦هـ) في ﴿لاأقسم﴾زائدة في الكلام على نيّة الردّ على المكذِبين، واعترض على من عدّها صلَة، فقال: "وكان بعض النّحويين يجعلها صِلةً، ولو جاز هذا لم يكن بين خبر فيه جحد، وخبر فيه الإقرار، فرقٌ"[7].

(١) انظر: الفراهيدي: الجمل في النّحو، ص ٢٩٦.

(٢) انظر: الفراهيدي: الجمل في النّحو، ص ٣٢٧.

(٣) ابن أبي ربيعة، عمر: شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، ص ٢٣٧، وهو من الشعر المنسوب إليه.

(٤) انظر: الفراهيدي: الجمل في النّحو، ص ١٦٠.

(٥) انظر: الفراهيدي: الجمل في النّحو، ص ٣٢٠.

(٦) انظر: الفراهيدي: الجمل في النّحو، ص ٣٢٠.

(٧) انظر: ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، ص ٢٤٧.

الظاهر أنَّ الصِلة عند ابن قتيبة تغاير الزائد، ولا تكون بمعناه، بدليل رفض ابن قتيبة عدّ "لا" في سور القيامة صِلة، مع إجازته عدّها زائدة، فالصلة لا تكون ابتداء كلام، والخلاف الواقع بين "صاحب الجمل" و"ابن قتيبة" تأتّى من عد "لا" في سورة القيامة ردًّا على كلام سابق؛ فعدّوها صلة، أو ابتداء كلام فأوقعوها زائدة. إذن، لا خلاف في عدّ "التاء صلة، وتسميتها بـ"تاء الوصل" في "لات"، وكذا الهاء في (رأيته) و(أنَّه)، فكلّها تتصل بالبنية وفي سياقاتها، فيمكن الاستغناء عنها مع استقامة الكلام، وهذا ظاهر في اتّصال "لا" والتصاقها بفعل القسم (أقسم)، وفي كلامهم: لا والله ما فعلت ذلك، وهو يريد الحلف بالله على أنّه فعل، عند من عدّها زائدة، وكأنَّه قال: والله ما فعلت ذلك. وأمّا من عدّها صلة فيربطها بكلام سابق.

أما استعمال "صاحب الجمل" **الحشو** فجاء في تفسيره قوله تعالى: ﴿فلمّا أسلما وتلّه للجبين وناديناه أنْ يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا﴾ [سورة الصافات، آية ١٠٣]، فعدّ الواو حشوًا[1]؛ فيظهر أنَّ استقامة التركيب تتحصّل في عدّ (ناديناه) جوابًا لِـ "لّما"، وهذا لا يكون إلا بِعدّ الواو حشوًا، فهي زائدة على بنية التركيب.

وأطلق الحشو على ما لا يتحصّل معناه المراد إلا بحذفه، وتقع في اتّصال الأحرف (لا، وما) بأحرف سابقة عليها، من مثل عدّه اللام حشوًا في قوله تعالى: ﴿ما منعك ألا تسجد﴾ [سورة الأعراف، آية ١٢]، ومعناه: أن

(١) انظر: الفراهيدي: الجمل في النّحو، ص ٣٠٦.

تسجد، واللام حشو[1]. وكذا عدّ "ما" حشوًا في قوله تعالى: ﴿فبما رحمة من الله﴾ [سورة آل عمران، آية ١٥٩]، أي فبرحمَةٍ، وقوله تعالى: ﴿عمَّا قليل﴾ [سورة المؤمنون، آية ٤٠]، أي عن قليل[2]، فيستقيم التركيب بالاستغناء عنها، وهذه الأدوات التي وقعت حشوا غير عاملة، ولا تلغي عمل ما اتّصلت به.

أما مصطلح **الزائد** فاستعمله في دلالتين: **زيادة مبنى**، نحو زيادة حرف المضارعة[3]، وزيادة الميم في "اللهم"، كأنّك تريد: يا الله[4]. **وزيادة معنى**، ما كان حرفَ معنى عاملًا مما يُزاد في التركيب للتوكيد، نحو زيادتها في: مررت بزيد وعمرو، وزيادتها في خبر ليس، كما في قول الشاعر: [الوافر]

مُعاوِيَ إنَّنا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنا بِالجِبالِ وَلا الحَديدا

فلفظ الجبال "انخفض بالباء الزائدة، وليس للباء موضوع في الإعراب، كأنّه قال: فلسنا الجبالَ ولا الحديد، والباء للإقحام"[5].

فالزيادة والإقحام سيّان، إذ عدّ اللام مقحمة في قوله تعالى: ﴿قل عسى أن يكون ردف لكم﴾ [سورة النمل، آية ٧٢]، وقال: "معناه ردفكم"، وكذا الواو في قوله تعالى[6]: ﴿إن الذين كفروا ويصدّون عن سبيل الله﴾ [سورة

---

(١) انظر: الفراهيدي: الجمل في النّحو، ص ٣١٩.

(٢) انظر: الفراهيدي: الجمل في النّحو، ص ٣٢٥.

(٣) انظر: الفراهيدي: الجمل في النّحو، ص ٢٩١، ٣٣١، ٣٣٣،

(٤) انظر: الفراهيدي: الجمل في النحو، ص ١٣٦.

(٥) انظر: الفراهيدي: الجمل في النحو، ص ١٣٦

(٦) انظر: الفراهيدي: الجمل في النحو، ص٢٧٩، ص٣٠٥.

الحج، آية ٢٥]. وحين ذكر الباءات جعلها أربع[1]: الباء الزائدة وباء التعجب وباء الإقحام وباب السنخ؛ فبدا أنّه يفرّق بين مصطلح الزيادة والإقحام، ولعلّ هذا دليل اضطراب أو عدم استقرار في المصطلح؛ إذ مثّل للباء الزائدة بـ: مررتُ بزيد، وهي حرف خفض. وجعل باء التعجب، نحو: أكرم بزيد، ولم يُشر إلى أنّها زائدة كما نصّ النُّحاة، وجعل من باء الإقحام، ما جاء في قوله تعالى: ﴿وزوجناهم بحور عين﴾ [سورة الطور، آية ٢٠]، معناه حورا عينا، وقوله تعالى: ﴿تنبت بالدهن﴾ [سورة المؤمنون، آية ٢٠]، أي تنبت الدهن، وقوله: ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق﴾ [سورة العلق، آية ١]، أي اقرأ اسم ربّك.

ويبدو أنَّ ثمّة اختلافا بين تيك المصطلحات، **فالحشو** لِما كان فيه الزّائد يفصل بين متلازمين، وإنْ كان الفصل بين عامل ومعموله فإنّه لا يُلغي العمَل، في حين أنّ **الصّلة** زيادة على البناء بحيث تتشكّل بنية جديدة تُحافظ على عمل السابقة في نحو زيادة "التاء" في "لاتَ"، و"ما" في "لّما"، أو قد تكون زيادة ترتبط بكلام سابق دون أن يكون لها أثر دلاليّ في اللاحق، وكأنّ ما بعدها كلام جديد مستأنف. وأمّا **الزيادة** عنده، فهي زيادة على التركيب لها أثرها النّحويّ، وتفيد توكيدًا؛ ومع هذا تبقى الفوارق بينها غير دقيقة؛ إذ تتداخل فيما بينها، ولا سيّما في استعماله مصطلحيّ "الإقحام" و"الزّيادة".

(١) انظر: الفراهيدي: الجمل في النحو، ص ١٣٦

خامسًا: (القطع، الحال): يُظهِر استعمال مصطلح "القطع"، في دلالته على ما يُعرف عند البصريين بـ "الحال"[1]، اضطّرابًا أو تنوّعًا في الاستعمال؛ فمِن النّحاة من جعل المصطلحين مترادفين[2]، ومنهم من جعلهما متمايزين، وليس أدلّ على ذلك، مِمَّا ورد عند بعضهم كالفرّاء، من جمع المصطلحين معًا، كما سيتبيّن لاحقًا.

ظهر هذا الاستعمال، على ما ينقل القوزيّ، عند الفراء، في دلالته على الحال في بيان نصب "هدى" في قوله تعالى: ﴿ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين﴾ [سورة البقرة، آية ٢] من وجهين: "فأمّا النّصب في أحد الوجهين فأن تجعل (الكتاب) خبرًا لـ (ذلك)، فتنصب هدى على القطع؛ لأنَّ النَّكِرَة لا تكون دليلا على معرفة، وإنْ شئت نصبت (هدى) على القطع من الهاء في (فيه)، كأنَّك قلت: لا شكّ فيه هاديًا[3]، وفي إعرابه "قائما" في قوله تعالى: ﴿وأولو العلم قائمًا بالقسط﴾ [سورة آل عمران، آية ١٨] منصوب على القطع؛ لأنّه نكرة نعت به معرفة[4]، في حين ذهب ابن السراج (ت ٣١٦هـ)

---

(١) لا يَعدّ الباحث ما يستعمله النّحاة من اصطلاحات "النعت المقطوع"، "وقطع النعت"، و"الاستثناء المنقطع" ذا صلة بمصطلح "القَطع" الوارد عند الكوفيين؛ إذ وجه الاعتداد بمصطلح "القطع" وروده على هذه الهيئة عند النّحاة مُعرّفا بالألف واللام وبأحرفه الثلاث (ق ط ع) دون زيادة أو نقصان.

(٢) انظر: القوزي، ص ١٧٠، الفادني، ص ٢١٦، وغيرهما.

(٣) الفراء، أبو زكريّا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ): معاني القرآن، تحقيق أحمد النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح الشلبي، الدار المصريّة للتأليف والترجمة، مصر، ط١، ص ١٢.

(٤) الفراء: معاني القرآن ١/ ٢٠٠.

إلى أنَّ "الكسائيّ يقول: رأيتُ زيدًا ظريفًا، فينصب ظريفًا على القطع، ومعنى القطع أن يكون أراد النعتَ، فلمّا كان ما قبله معرفةً وهو نكرة انقطع منه وخالفه"[1].

إنَّ ما ذهب إليه الفراء من عده لفظ "هدى" قطعًا من الهاء في (فيه)، لا يدخل فيما ذكره ابن السرّاج؛ لأنّ الضمير لا يُنعَتْ، ولا يُنعتْ به، في حين أنّه يتماثل وبيان الفراء، دون ذكره مصطلح الحال أو القطع، في قراءة ابن مجاهد: ﴿باسم الله مجريها ومرسيها﴾ [سورة هود، آية١٤١] بالنصب، على تقدير نزع الألف واللام[2].

وبعبارة ابن خالويه: "قال الفراء: ويجوز أن يجعلهما في قراءة مجاهد نصبا على الحال. يريد: "المجريهاوالمرسيها"، فلمّا خزلت الألف واللام نصبهما على الحال والقطع"[3]. وفي قراءة عاصم بنصب "حمالة" في قوله تعالى: ﴿وامرأته حمالة الحطب﴾ [سورة المسد، آية ٤]، قال الفراء: "أنْ تَجعل الحمالة قطعًا؛ لأنَّها نكرة، ألا ترى أنَّك تقول: وامرأتَه حمّالة الحطب، فإذا ألقيت الألف واللام كانت نكرة، ولم يستقم أن تنعت معرفة بنكرة"[4]، فهو منصوب على

(١) ابن السراج البغداديّ، أبو بكر محمد بن السريّ: الأصول في النّحو، تحقيق عبد الحسين الفتليّ، بيروت: مؤسسة الرسالة ١/ ٢١٦.

(٢)انظر: الفراء: معاني القرآن ١٣/٢. وانظر في القراءة: الخطيب، عبد اللطيف: معجم القراءات ٥١/٢.

(٣)انظر: ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن، ص ١٤

(٤)انظر: الفراء: معاني القرآن ٢٩٨/٣.

الحال والقطع، أو على الشتم والذمّ؛ أي أذمّ حمالة الحطب[1]. فابن خالويه يُعدِّد في الاستعمال بين المصطلحين في كتابه "إعراب ثلاثين سورة من القرآن"، ما يدلّ على أنَّ ثمّة تمايزًا بينهما، لعلّه يكون من باب ذكر العام أوّلا ثم الخاص، كما يُظهِر أنَّ ثمّة فارقًا بين النّصب على القطع، (= القريب من الحال)، والنصب على النعت المقطوع بتقدير فعل محذوف.

يظهر التّمايز بين المصطلحين في كتاب "الجمل في النّحو"، في محاولة فصله أمثلة "المنصوب من القطع" عن "المنصوب من الحال"؛ إذ يُظهِر هذا الفصل وعيًا في استعمال مصطلحيّ "القطع" و"الحال" والتفرقة بينهما؛ إذ هو في تعداده وجوه النّصب، يقول: "فالنّصب أحد وخمسون وجها: نصب من مفعول به، ونصب من مصدر، **ونصب من قطع، ونصب من حال**، ...، ونصب بالمدح، ونصب بالذمّ، ونصب بالترحّم، ..."[2]، وحتّى يَتكشّف الفرق بين المصطلحين، لا بدّ من الوقوف على أمثلة "صاحب الجمل" في الحالين؛ وتتبع إشارته وتعليقاته حولهما.

جعل "صاحب الجمل" ما كان منصوبًا، عند البصريين، على الحالية بعد اسم الإشارة، قَطْعًا، ومثّل لذلك بالأمثلة الآتية: هذا الرّجل واقفا. هذا زيد عالما. وقوله تعالى: ﴿وهذا صراط ربّك مستقيمًا﴾ [سورة الأنعام، آية ١٢٦]، ﴿هذا بعلي شيخا﴾ [سورة هود، آية ٧٢]، وقوله تعالى: ﴿فتلك بيوتهم خاويةً﴾ [سورة النمل، آية ٥٢].

---

(١) ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن، ص ١٤

(٢) الفراهيدي: الجمل في النّحو، ص ٦٤.

وقول الشاعر[1]: [الكامل]

هـذا ابـنُ عمّـي في دِمَـشْقَ خَليفَـةً لَـوْ شِـئْتُ سـاقَكُمُ إلـيّ قَطِينـا

فـاكتفى بالإشـارة إليهـا أنّهـا منـصوبة علـى القطـع دون مزيـد توضـيح؛ باستثناء ما أورده من بيان في تحليله للبيت الشعريّ، فقال: "نصب "خليفة" على القطع من المعرفة من الألف واللام"، ولو رفع على معنى: هذا ابن عمي هذا خليفة لجاز، ... فإن جعل هذا اسمًا، وابن عمي صفته، جاز الرفع"، في حين جعل الفرّاء المنصوب بعد اسم الإشارة منصوبًا على التقريب؛ إذ يُعمِل الكوفيون اسم الإشارة في الجمل الاسميّة المُراد به التقريب عمل "كان"؛ فيرفعون المبتدأ اسمًا له، ويسمّى اسم التقريب، وينصبون الخبر خبرا له[2]. فيظهر أنَّ "صاحب الجمل" يختلف عن الفراء في التحليل؛ إذ يجعل الأخير عامل النصب اسم الإشارة في إعماله عمل "كان" في حين أنَّ الأوّل يجعل عاملَ النّصب القطعَ من المعرفة.

مِمَّا عدَّه صاحب الجمل منصوبًا على القطع قوله تعالى: ﴿وله الدّين واصِبًا﴾ [سورة النّحل، آية ٥٢]، وقوله: ﴿هو الحقّ مُصدّقًا﴾ [سورة فاطر، آية ٣١]، وقوله: ﴿تُساقط عليكِ رُطبا جَنيًّا﴾ [سورة مريم، آية ٢٥]. والمعنى: أي له الدّين الواصب، وهو الحقّ المصدق، وتُساقط عليك الرّطب الجنيّ، فلمّا أسقط الألف واللام نصب على قطع الألف واللام. تُظِهر هذه

(١) البيت لجرير في ديوانه ١/٣٨٨.

(٢) لمزيد من التفصيل حول التقريب، انظر: البعيمي، إبراهيم بن سلمان: المنصوب على التقريب، ص ص (٤٩٧- ٥٢٤)

الأمثلة أنَّ القطع يشبه إلى حدّ ما، ما ورد، آنِفًا، عن ابن السرّاج من أنَّ المتكلّم أراد النّعت، فلمّا كان ما قبله معرفةً وهو نكرة انقطع منه وخالفه"، وأمّا باب المخالفة بينهما أنَّ إرادة المتكلم تتجه إلى التنكير والمخالفة، على ما يذكر "صاحب الجمل"، حينما قال: "فلمَّا أسقط الألف واللام نصب على قطع الألف واللام".

إِنَّ ثمّة فارقًا بين "النّصب على القطع" و"النّعت المقطوع"، يتمثّل في أنّ "القطع" الذي هو حال عند البصريين يعني حذف الألف واللام فأوجبَ النّصب للدلالة على الهيئة دون تقدير فعل عامل يدلّ على المدح أو الذم أو الترحّم، في حين أنّ "النعت المقطوع" يحافظ على الألف واللام، وإنَّما الانقطاع بمخالفة الحركة مع تقدير عامل يدلّ على المدح أو الذمّ أو الترحّم. "والقطع" لا يكون إلا نصبًا، في حين أنّ النعت المقطوع قد يقع رفعا ونصبا وجرا، بحسب القواعد المذكورة عند النّحاة، وأنَّ النعت المقطوع يتماثل مع منعوته في التعريف والتنكير بخلاف المنصوب على القطع الذي يقع نكرة بخلاف منعوته الذي يقع معرفة.

وأمّا ما ذكره من **أمثلة النّصب من الحال**، فلا يخالف فيه أهل البصرة ألبتَّة، ومثَّل له بقولهم[1]: أنت جالسا أحسن منك قائما؛ أي في حال جلوسه أحسن منه في حال قيامه، وقَدِم عَليَّ صاحبٌ لي راجِلًا، وقدمت

(١) الفراهيدي: الجمل في النحو، ص ٦٩.

راكبًا، وانطلقت ماشيا، وقوله تعالى: ﴿قالوا كيف نكلم من كان في المهد صبيًّا﴾ [سورة مريم، آية ٢٩]، ومنه قول الشاعر[١]: [الطويل]

لَعَمرُكَ إنِّي، وارِدًا بَعدَ سَبْعَةٍ، لَأَغْشَى، وَإنِّي صادِرًا لَبَصيرُ

ومما ذكر في إعراب ثلاثين سورة، منصوبًا على الحال[٢]، قوله تعالى: ﴿وجاء ربك والملك صفا صفاً﴾ [سورة الفجر، آية ٢٢]، وقوله: ﴿ارجعي إلى ربِّك راضِيَةً مَرضِيَّة﴾ [سورة الفجر، آية ٢٨]، وقوله: ﴿يومئذ يَصدُر النّاسُ أَشتاتًا﴾ [سورة الزلزلة، آية ٦]، وغيرها.

فيشير إلى أنَّ الحال إنَّما صارت نصبًا؛ لأنَّ الفعل يقع فيه، في حين أنَّ المفعول في نحو: لبست الثوب، لا يكون حالا؛ لأنَّ "الثوب: ليس بحال وقع فيه الفعل[٣]، فلعلّه يقصد بـ "الفعل" ما يَدلّ عليه الحال الوصف المشتقّ من بيان لهيئة غير ثابتة، يظهر هذا من أمثلته التي أدرجها في الحالية، وبهذا يتمايز الحال عن القطع؛ فالقطع، في اللغة، التوقف وعدم الصلة، ما يدلّ على الثبات في حين أنّ الحال تدلّ على التغيّر. وإنْ كان "الحال" و"القطع" يشتركان في بيان الهيئة إلا أنَّ دلالة القطع التي تتأتّى من حذف الألف واللام؛ أي قطعها تتمايز عن الحال في أنَّها تمنح الاسم السابق صِفة الثبوت على الدّوام، وتلبّسه بهذه الصفة؛ فتؤدي دورًا دلاليًّا إضافيًّا لِما يؤديه "الحال" اكتسبته من أصالتها في الوصفيّة قبل قطع الألف واللام ونصبها على الحاليّة؛ فالفارق

---

(١) البيت بلا نسبة عند: الفراهيدي: الجمل في النّحو، ص ٧٠.

(٢) انظر: ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة، ص ٨٣، ٨٦، ١٥٣.

(٣) الفراهيدي: الجمل في النّحو، ص٧٠.

ليس شكليًّا يَقتصِر على مغايرة الاسم لسابقه في نصبه وقطع الألف واللام منه.

يظهَر أنَّ مصطلح "الحال"، على ما ورد في كتاب الجمل، أعمّ في الاستعمال من "القطع"؛ فكلّ قطعٍ حالٌ، وليس كلُّ حالٍ قطعًا، من النّاحية الشكليّة.

سادسًا: (الغاية، الظَّرف): "الغاية"، على ما هو شائع، من اصطلاحات الكوفيين[1]. ويُطلِق عليها البصريون "الظَّرف"، وفي هذا نظر؛ فقد ورد استعمال مصطلح "الغاية"، من قبلُ، عند الخليل، وسيبويه، والمبرّد للدلالة على الظرف[2]، وقد أبان ابن يعيش علّة إطلاق الغاية على بعض الظروف التي أطلق عليها الزمخشريّ في المفصّل مصطلح "ظروف الغايات"، نحو: قبلُ، وبعدُ وفوقُ، وتحت، وأمامُ، وقدّامُ، ووراءُ، وخلف، فقال: "إنَّما قيل لهذا الضرب من الظروف غايات؛ لأنَّ غايةَ كل شيء ما ينتهي به ذلك الشيءُ، وهذه الظروفُ إذا أُضيفت، كانت غايتُها آخِرَ المضاف إليه؛ لأنّ به يتم الكلامُ، وهو نهايتُه. فإذا قُطعت عن الإضافة، وأُريد معنى الإضافة، صارت هي غاياتِ ذلك الكلام، فلذلك من المعنى قيل لها: غايات"[3].

---

(١) يستعمل الكوفيون مصطلحات أخرى للدلالة على الظرف، غير استعمالهم مصطلح "الغاية"، منها استعمال الكسائيّ مصطلح "الصفة"، والفراء مصطلح "المحلّ". انظر: القوزي: المصطلح النّحوي، ص ١٦، ص ١٦٣.

(٢) انظر: الكتاب ج ٣، ٢٨٦، والمقتضب ج ٣، ١٧٨.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ج ٣، ص١٠٤.

من كلام ابن يعيش يظهر أنّ إطلاق "الغاية" على الظرف إطلاق مخصوص بالظّرف المقطوع عن الإضافة، في حين أشار الزمخشريّ إلى أنَّ غير الظرف قد يكون غاية، نحو: حسبُ، ولا غيرُ، وليس غيرُ، فصارت تلك الكلمات حُدودًا ينتهي عندها الكلام[1]، ما يدلّ على أنَّ الغاية غير مقتصرة على الظرف.

الاستعمال المخصوص في إطلاق الغاية على الظرف المقطوع عن الإضافة، هو ما استعمله "صاحب الجمل" في كتابه، قال: "حيثُ وقطُّ لا يتغيّران عن الرّفع على كلّ حال، وكذلك قبلُ وبعدُ إذا كانا على الغاية"[2]، وسبقه إلى هذا سيبويه في عدّه الظرف المقطوع غاية، فقال: " فأمّا ما كان غايةً نحو: قبل، وحيث فإنَّهم يحركونه بالضمة"[3].

في حين أنَّ صاحب الجمل أطلق مصطلح الظرف على ما كان منصوبًا على الظرفيّة، نحو: غدًا آتيك، واليومَ أزورُكَ[4]، فلا يختلف في إطلاقه على ما هو معهود عند النّحاة إلا أنَّه استعمل "الظّرف" فعدّه عاملا؛ فقال: "تقول مَتى أَنْت وأرضك وَمَتى أَنْت والجبل، نصبت أَرْضك على معنى مَتى عَهْدك بأرضك، وَمَا يمنعك من الْجَبَل؛ فتنصبه على معنى الظّرْف"[5]، فجعل "أرض" و"الجبل" منصوبين على **معنَى الظّرف**. بدا أنَّ "صاحب الجمل" لا يعتدُّ

(١) انظر: الزمخشري، محمود بن عمر: المفصل في علم الإعراب، ص ١٥٧.
(٢) الفراهيدي: الجمل في النّحو، ص١٧١.
(٣) سيبويه: الكتاب ٢٨٦/٣.
(٤) الفراهيدي: الجمل في النّحو، ص٧٠.
(٥) الفراهيدي: الجمل في النّحو، ص١٩٠.

بإعمال واو المعيّة النَّصبَ في الاسم الذي يليها ؛ بخلاف جمهور النحاة فإنهم يُقدِّرون فعلا عاملا في كلِّ جملة لا تشتمل على فعل، في نحو: ما أنت وزيدًا؟ وكيف أنتَ والأيامَ؟ ؛ أي ما تكون أنت وزيدا؟ وكيف تكون أنتَ والأيامَ؟ على أنَّ أكثر ما يُنتصب بعده المفعول معه من أسماء الاستفهام: "ما" و"كيف"، ولم أقف على من ذكر "متى".

إذا صحَّ تمثيل "صاحب الجمل" فإنَّ العامل، في مثاليه المذكورين، وصفٌ من الملابسة، والتقدير: متى أنت ملابس أرضك؟ ومتى أنت ملابس الجبلَ؟ وهذه الملابسة هي متعلق "متى" الذي فيه معنى الفعل، فلما حذف، ظلَّ الظرف "متى" محتفظًا بمعنى الفعل الذي في متعلقه المحذوف ؛ فالظَّرف في حقيقته متضمِّن معنى الفعل، فينصب الحال، في نحو: عندي زيد قائما ؛ لأنَّ الأصل: زيد مستقر عندي قائما.

خلاصة القول أنّ استعمال **الغاية** يختصّ بـ"الظّرف المقطوع عن الإضافة"، وهو استعمال أخصّ من استعمال "**الظرف**"سواء أكان الأخير مقطوعًا عن الإضافة أم غير مقطوع.

سابعًا: (المكنيّ، الضّمير):"المكني" و"الكناية"، على ما هو شائع، من اصطلاحات الكوفيين، ويُطلَق على ما يُعرَف عند البصريين بـ "الضَّمير"[1]، ولا فرق بين المكنيّ والضمير، فهما من قبيل الأسماء المترادفة عند الكوفيين، إلا أنَّ البصريين يجعلون المضمرات نوعا من المكنيات.كذا نبّه ابن السرّاج الشنتريني إلى أنَّ المضمرات من المعارف، نحو: أنا وأنت وهو. وما أشبها من

(١) انظر: أبو حيان الأندلسيّ: التذييل والتكميل ١٢٨/٢

الكنايات، وأسماء الإشارة من المبهمات[1]؛ في حين يشير ابن يعيش إلى أنَّ كل مضمر مكنيّ، وليس كلّ مكنيّ مضمرا؛ لأنَّ الكنايات تكون بالأسماء الظاهرة، كما تكون بالمضمرة[2].

فالضمائر في العربيّة يُكنى بها عن الظاهر، فالضمائر منها للمتكلِّم ومنها ما هو للمخاطَب ومنها ما هو للغائب، وقد استعمل "صاحب الجمل" المصطلحين الكوفيّ والبصريّ في كتابه استعمالاتٍ متغايرةً؛ فاستعمل المكنيّ في الدلالة على ضمير الغائب والمخاطب في قوله: "وإذا وقعت [= يعني اللام الجارّة] على الاسم المكنيّ كانت مفتوحة، كقولك: لَه، لهما، ولهم، ولك، ولكما، ولكم"[3]، وعلى الضمير المنفصل في تفسيره عبارة: "لا أركب وأنت تمشي"؛ فقال: "معناه: لا أركب وأنت تمشي، ..، فلمّا أسقط **الكناية**، وهي "أنت" نصبَ؛ لأنَّه مصروف عن جهته". وعلى ياء المتكلم في نحو: أخْرجني، وضربني زيد[4]. وأطلقه، أيضًا، للدلالة على اسم الإشارة، فقال: "وتميم ترفع "هذا" كلّما كانَ بعد الاسم المبهم، والمكنيّ يجعلونه مبتدأ وخبرًا"[5]. في حين أنَّه لم يُخالف استعمال "الضمير" على ما عُهِد من استعماله عند

(١) انظر: ابن السراج الشنتريني، محمد بن عبد الملك: تلقيح الألباب على فضائل الإعراب، ص ٢٠٢.

(٢) انظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٢٩٢/٢.

(٣) الفراهيدي: الجمل في النحو، ص ٢٦٧.

(٤) انظر: الفراهيدي: الجمل في النحو، ص ٣٣٢.

(٥) الفراهيدي: الجمل في النحو، ص ١٢٠.

البـصريين. يقـول: "الألـف ضـمير الاثـنين، والـواو ضـمير الجمـع" في: لم يُكرماني ولم يُكرموني[1].

يظهَر انَّ استعمال "المكنيّ" عند "صاحب الجمل" أعمّ من الضمير؛ إذ يشمل مصطلح "الضمير" عند البصريين، واسم الإشارة، أيضًا. وهو لم يخالف في ذلك إشارة بعض النحاة، كما ذكرتُ آنِفًا.

ثامِنًا: (النَّسَق، العَطْف): يشيع عند الدّارسين أنّ "النّسق" من عبارات الكوفيين، و"العطف" من عبارات البصريين[2]، وقد ورد استعمال مصطلح النّسق عند الخليل بن أحمد في كتابه العين، فقال: "وثُمَّ حرف من حروف النَّسق لا تُشرِك ما قبلها بما بعدها"[3]، كما استعمل العطف فقال: ""أو" حرف عطف يُطف به ما بعده على ما قبله"[4].

استعملَ "صاحب الجمل" مُصطلحي "النَّسق" و"العطف" في مواضع عدّة من كتابه، من ذلك قوله في بيان واو العطف: "وإنْ شئتَ قلت: واو النَّسق. وكلّ واو تعطف بها آخر الاسم على الأوّل أو آخر الفعل على الأول أو آخر الظّرف على الأوّل، فهي واو العطف"، ومثّل له بنحو: كلّمت زيدًا ومحمَّدًا؛ فتنصب زيدا بإيقاع الفعل عليه، ونصبت محمّدًا؛ لأنّك نسقته

(١) الفراهيدي: الجمل في النحو، ص ٢٢٨.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصّل ٢/٢٧٦.

(٣) الفراهيدي: كتاب العين [ثم].

(٤) الفراهيدي: كتاب العين [أو].

بالواو على زيد وهو مفعول به[1]. فيظهر أنَّه ساوى في الاستعمال بينهما؛ إذ يُشكِّلان وظيفة واحدة في إشراك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم والإعراب، كما في حديثه عن واو العطف وفاء النّسق، أو في إشراك المتعاطفين في الإعراب فقط، إذ قال: "لا للنسق، قولك: رأيتُ مُحمّدًا لا خالدًا"[2].

يظهر أنّه لا فرق بين "العطف" و"النّسق" في الاستعمال؛ فهما، عنده، مترادفان.

* * *

(١) الفراهيدي: الجمل في النحو، ص ٣٠٣، وانظر استعماله مصطلح "النّسق"، على سبيل المثال، في الصفحات: ١١٦، ١٣٩، ١٥٣، ١٥٥، وغيرها. وانظر استعماله مصطلح "العطف"، على سبيل المثال، في الصفحات: ١٠٩، ١١٦، ١٢٦، ١٥٥، وغيرها.

(٢) الفراهيدي: الجمل في النحو، ص ٣٢٠.

المبحث الثاني: التفرُّد في الاصطلاح أو الاستعمال

تُحاول كلُّ مدرسةٍ نحويَّة أنْ تَنْمازَ عن غيرها من المدارس بإظهار استقلاليَّتها في صناعة المصطلح النّحويّ، الذي ينبئ عن تفكير نُحاتها، ويُظهر براعتهم في صناعة المصطلح؛ فاستقلت المدرسة البصريّة بمصطلحاتها التي انمازت بها عن المدرسة الكوفية، ولم يقتصر الاستقلال بالمصطلحات وصناعتها على تَيْنِك المدرستين؛ إذ حاولت المدرسة البغدادية، وكذا المدرسة الأندلسية إنتاج مُصطلحاتٍ نحويَّة جديدة يظهر منها عمق التفكير النّحويّ، والقدرة على الصناعة المصطلحية، ويُنبئ عن عقليَّة تنبذ التقليد، وتَسعى نحو التجديد؛ ما حدا ببعض الباحثين أن يشير إلى أنَّ ابن خالويه: "له مصطلحات خاصّة اكتسبها من المذهب البغداديّ"[1]؛ ما يدلّ على أنَّ المدرسة البغداديّة تفرّدت ببعض مصطلحاتها عن المدرستين السابقتين عليها.

يُعنَى هذا المبحث بمظهر من مظاهر الجِدَّة في الدّرس النّحويّ عند "صاحب الجمل"؛ فاقتصر على دراسة التفرّد المُصطلحيّ الذي توزّع على مستويين، هما: التفرّد في الاصطلاح، والتفرّد في الاستعمال.

اكتفى الباحث، في مَعرِض الحديث عن المصطلح وتبيانه، بالإشارة إلى تَفرّد المصطلح إن صناعة وإن استعمالا، وإلى مَن استعمله وإلى استعماله السابق؛ إنْ كانَ ثمّة جدّة في الاستعمال لا الاصطلاح.

إنَّ الحُكم على أنَّ نحويًّا ما قد تفرّد في الاصطلاح أو الاستعمال المصطلحيّ يحتاج إلى البحث في المظانّ اللغويّة والنحويّة عن اصطلاحات

(١) الفادني: المصطلحات النحوية عند ابن خالويه ....، ص ٢٠٩.

النّحاة واستعمالها في مؤلفات من هم دونه زمنا أو من هم في طبقته ؛ ونظرًا إلى أنَّ الكتاب اختلف الباحثون في نسبته إلى ثلاثة علماء، كما مرّ في تَقدِمة البحث، أحدهم من علماء القرن الثاني الهجريّ، واثنان منهم من علماء القرن الرابع الهجري كان ينبغي على الباحث النّظر في المصطلحات الواردة في الكتاب، والبحث عنها في المصادر النحويّة في ذلك العصر وما سبقه حتّى يتبيّن له التفرّد في الاصطلاح أو الاستعمال من عدمه.

المطلب الأوّل: التفرّد في الاصطلاح.

يُعنَى هذا المطلب بما تفرّد به "صاحب الجمل" من صناعَة مُصطلحيّة جَديدة يُغاير اصطلاح القُدَماء في إطلاقه على المدلول ذاته.وتنبغي الإشارة إلى عَدِّ المصطلح من صناعة "صاحب الجمل" إذا توافق الاصطلاح مع من كانت وفاته بعد ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) ؛ نظرًا لتنازع نسبته إلى ثلاثة علماء آخرهم كانت وفاته سنة (٣٧٠هـ)، أو إذا أبان صاحب الجمل المصطلح وعرّف به واستعمله غير مرّة، وتوسّع في إطلاقه، وإن ورد عند غيره، كما في مصطلح "ألف النّفس" الذي لم يَرد إلا مرّة واحدة عند النحاّس (٣٣٨هـ)، في حين تكرّر استعمال صاحب الجمل له، وتوسّع فيه بأنْ أطلق على "تاء المتكلّم" تاءَ النَّفس.

تحصّلّ للباحث نتيجة الاستقراء والبحث مجموعة من الاصطلاحات التي تفرّد "صاحب الجمل" بصناعتها، من مثل: (الإقحام، وألف الجيئة، وألف العطيّة، وألف النّفْس وتاؤه، والتحثيث، والسِّنخ، وشكل النّفي، والفعل المستأنف، ومنذ الثقيلة، ونون الصّرف، ونون الكناية).

أوَّلًا: الإقحام: استعمل صاحب الجمل مصطلح "الإقحام" في الدلالة على بعض حروف المعاني التي تقع زائدة للتوكيد أو تُقحَم في التركيب إقحامًا، من ذلك استعماله المصطلحات: باء الإقحام، وواو الإقحام، ولام الإقحام. فمثال "**واو الإقحام**" قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين كفروا ويصدّون عن سبيل الله﴾ [سورة الحج، آية ٢٥]؛ جَعَل معناه "يصدّون"، وقال: "الواو واو إقحام"؛ إذ أدخلت حشوًا[١]، ولم أقِف على من استعمل مُصطلح "الإقحام" قبله سِوى ما نُسب للكسائيّ (ت١٨٩هـ) في عدّه الواو في قوله تعالى: ﴿وإذ آتينا موسى الكتاب والفُرقان﴾ [سورة البقرة، آية ٥٣]، **مُقحَمةٌ**، وأنَّ الفرقان نعتٌ لكتاب[٢]، وعلّق عليه أبو حيّان الأندلسيّ بأنّه ضعيف، وأنَّه من باب عطف الصفات بعضها على بعض.

كما استعمَل "صاحب الجمل" مصطلح "الإقحام" للدلالة على ما زِيدَ للتوكيد، في نحو قول عُقَيْبَة الأَسْديّ[٣]: [الوافر]

مُعاوِيَّ إنَّنا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ ... فَلَسْنا بِالجِبالِ وَلا الحَديدا

فقال: "وليس للباء موضع في الإعراب، كأنَّه قال: فلسنا الجبال ولا الحديد، والباء للإقحام"[٤]

---

(١) انظر: الفراهيدي: الجمل في النحو، ص ٣٠٥.

(٢) أبو حيّان الأندلسيّ، محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ): البحر المحيط في التفسير ١/ ٣٢٦.

(٣) الشاهد من شواهد سيبويه في الكتاب ١/ ٦٧.

(٤) انظر: الفراهيدي: الجمل في النحو، ص ٧٤.

كما جعل اللام في قوله تعالى: ﴿قل عسى أن يكون ردف لكم﴾ [سورة النمل، آية ٧٢]؛ **"لام الإقحام"** والمعنى: ردفكم[١]؛ وهذه اللام وقعت زائدة بين الفعل ومفعوله؛ لتقوية عمل عاملٍ ضعيف؛ فهو ليس بفعل، كما في زيادة اللام في قوله تعالى: ﴿مُصدِّقًا لِما معهم﴾ [سورة البقرة، آية ٩١]، وبدا أنَّ "صاحب الجمل" في عدّها مُقحمة أنَّه يعدّها زائدة زيادة محضة، ولا يُعلِّقها بـ "ردف".

واستعمل "صاحب الجمل"، أيضًا، مصطلح الإقحام للزيادة الصرفية؛ إذ عدّ الألف في نحو، قولهم للعقرب: عَقْراب، ألف إقحام، وفي قوله تعالى: ﴿وكذّبو بآياتِنا كذابا﴾[٢] [سورة النبأ، آية ٢٨]، وفي قول الشاعر[٣]: [الرجز]

أَعــوذُ بــالله، مِــنَ العَقْــرابِ الــشَّائِلاتِ عُقَــدَ الأَذْنــابِ

فقد عدّ "صاحب الجمل" "ألف الإقحام" في نحو "العَقراب"، مثل الياء في الفعل والمصدر "كاذبته كِيذابا".

يبدو أنَّ ما عدّه "صاحب الجمل" "إقحامًا" أسماه غيرُه "إشباعًا"[٤]، وهي تسمية موفقّة، تتلاءم والدّرس الحديث في عدِّ الألف حركةً طويلةً نتجت عن إشباع الحركة القصيرة "الفتحة" التي على الراء في كلمة "العَقْرَب"، كما أنَّ الياء في "كيذابا" إشباع من الكسرة التي على الكاف في "كِذَابا".

---

(١) انظر: الفراهيدي: الجمل في النحو، ص ٢٧٩.

(٢) انظر: الأزهري: معاني القراءات ١١٧/٣.

(٣) الفراهيدي: الجمل في النحو، ص ٢٦٣.

(٤) انظر: أبو حيان الأندلسيّ: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١/ ١٨٢.

ثانيًا: ألف الجيئة وألف العطيّة: أطلق "صاحب الجمل" على الهمزة التي يَبتَدِئ بها الفعل "أتَى" و"أتيتك" ألف الجيئة[1]؛ كما في قوله تعالى: ﴿وإنْ كانَ مثقال حبّة من خردل اَتينا بها﴾ [سورة الأنبياء، آية٤٧]، وأما من قرأ: ﴿آتينا﴾فإنّ الألف لا تعدّ ألف جيئة؛ لأنّ معنى (آتينا) جازينا. وعدّ الألف ألف عطيّة إذا كان (آتينا) بمعنى أعطينا[2]، في نحو قوله تعالى: ﴿ولقد آتينا موسى الكتاب﴾ [سورة البقرة، آية٨٧]. فصاحب الجمل يعدّ الألف ألف جيئة إذا كانت الهمزة بداية الفعل "أتى" الذي هو بمعنى جاء، وإذا كانت الهمزة ممدودة بداية الفعل عدّها ألف عطيّة إذا كان بمعنى "أعطى".

يظهر أنَّ "صاحب الجمل" يُكثِر من الصِّناعة المصطلحيّة؛ وإنْ كانَ هذا الاصطلاح لا يصحُّ إطلاقه إلا على مفردة واحدة، على نحو ما ظهر في "ألف الجيئة" و"ألف العطيّة"، وهذا يُظهر نمطًا من التفكير النحويّ عنده؛ ما يبيّن سبب عدم استعماله عند المتأخرين، أو وروده في كتبهم، ولعلّ هذا يُنبئ أنَّ هذا الكتاب من الكتب النّحويّة المتقدِّمة التي تُمثِّل المراحل الأولى لنشأة النّحو العربيّ.

ثالثًا: ألف النَّفْس، وتاؤه: استعمل "صاحب الجمل" "مصطلح **"ألف النَّفْس"** للدلالة على همزة المضارعة الدالة على المتكلم، في نحو: أنا أضربُ، وأنا أخرج، وهي مفتوحَةٌ أبدًا فيما كان ياء يَفعل منها مفتوحةً، ومضمومة

(١) انظر: الفراهيدي: الجمل في النحو، ص ٢٥٩.

(٢) انظر: الفراهيدي: الجمل في النحو، ص ٢٦٠.

أبدًا فيما كانَ ياء يفعل منه مضمومة، نحو: أنا أُكرم، وأنا أُرسِل، فالأصل في ألف النّفس التحريك[1].

ورد هذا الاصطلاح عند النّحاس (ت٣٣٨هـ) في كتاب "إعراب القرآن"، ولم يستعمله سوى مرّة واحدة في إشارته إلى أنَّ الألف في "أَنظر" هي ألف النَّفْس[2]. ويمكن الاعتداد بتفرّد صاحب الجمل به نظرًا لتوسعه في استعماله؛ إذ استعمل "صاحب الجمل" مصطلح **"تاء النَّفس"** للدلالة على ضمير المتكلّم "التاء" في نحو: خرجتُ وقدمتُ، وهي مرفوعة عنده أبَدًا، يقصد أنّها مبنيّة على الضمّ[3]، وكذا استعمله ابن خالويه في "إعراب ثلاثين سورة"[4]، وهذا الاستعمال لم يَرِد ذكره في مؤلّفات أخرى، فيما أعلم، سوى ما أورده التنوخيّ (متوفى في ق ٥هـ) في كتابه "القوافي" في وقوع الضمير رويًّا؛ إذْ قال: "وكذلك حكم تاء النَّفْس تكون رويًّا، نحو قولك: أكلتُ وشربتُ"[5].

فاستعمال "ألف النَّفس" و"تاء النَّفس"، على ما يظهر، متأتٍ من أنَّ الهمزة والتاء تستعملان في حديث المتكلّم عن ذاته، والنَّفْس تُطلق على الذَّات.

رابعًا: التَّحثيث: تَفرّد "صاحب الجمل" في استعمال مصطلح **"التحثيث"**، فهو في معنى المصدر تُضمِر له فِعلا تصدر منه هذا المصدر؛ إلّا أنَّك تُلحِقُ به

---

(١) انظر: الفراهيدي: الجمل في النحو، ص ٢٥١، ٢٥٨.

(٢) انظر: النحّاس: أحمد بن محمد: إعراب القرآن ١٤٨/٢.

(٣) انظر: الفراهيدي: الجمل في النحو، ص ٢٩٥.

(٤) انظر: ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة، ص ٣١.

(٥) التنوخي، عبد الباقي بن أبي الحُصين، أبو يعلَى (ق ٥ هـ): القوافي، ص١٠٢.

ألِفًا ولامًا للمعرفة، وتحثُّ عليه"[1]. فيَظهر من كلامه أنَّ ثَمَّة فرقًا بين المصدر المنصوب "المفعول المطلق" والمصدر المنصوب الدال على التحثيث في أنَّ التحثيث مصدر حذف فعله وعرِّف بالألف واللام مع الحثّ عليه. وجعل من أمثلته: الخروجَ الخروجَ، والسّيرَ السّيرَ، والسُّحورَ السُّحورَ، والصَّلاةَ الصَّلاةَ، في حين أنَّ النّصب من مصدر فلا تلزم فيه الألف واللام وحذف الفعل، ولا حثَّ فيه، نحو: خرجتُ خروجًا، وقول الشاعر: [الكامل]

أمَّا القتالَ فلا أراك مقاتلا ... ولئن هربتَ ليُعرَفَنَّ الأبلق

فنصب "خروجا"، و"القتال" على المصدر[2]، وكذا نصب: ﴿سنةَ الله﴾ [سورة الفتح، آية ٢٣]على أنها مصدر في موضع فعل كأنَّه قال: سنَّ الله سُنّةَ[3].

فالحثّ، لغة، الإعجال في اتّصال، أو الاستعجال ما كان[4]. ويحدث هذا الاستعجال بتكرار المصدر دون فصل بينهما، ولعلّ هذا ما يقصده "صاحب الجمل" من توليده مصطلح "التحثيث". هذا ظاهر مِمَّا مثّل به؛ إذ الخروج يتطلّب استعجالا، وكذا السّير، والسُّحور، والصلاة، إذا قارب أن يدركك وقتهما، وحذف الفعل يتطلّبه سياق المقام.

وظاهر المصطلح، دونما عناية بالأمثلة التي أوردها "صاحب الجمل"، يوحي أنَّ مصطلح "**التحثيث**" قريب من مصطلح "الإغراء"؛ إذ الإغراء تنبيه

(١) انظر: الفراهيدي: الجمل في النحو، ص ١٤٠.
(٢) الفراهيدي: الجمل في النّحو، ص ٦٦.
(٣) انظر: الفراهيديّ: الجمل في النحو، ص ٨٦.
(٤) ابن منظور: لسان العرب، مادة [ح ث ث].

السامع على فعل أمر محمود، في صيغته التي يتكرر فيه الاسم أو المصدر مما يذكره النّحاة؛ إلا انَّ التدقيق في ما ذُكِرَ من أمثلة، يكشف أنَّ التحثيث، على ما يرى الباحث، فيه طلب لفعل أمر على سبيل الاستعجال، في حين أنَّ الإغراء فيه طلب لفعل أمر محمود على سبيل الترغيب؛ وهذا الطلب قد يقع بتكرار الاسم أو المصدر؛ إلا أنَّ الفراء استعمل الحثَّ بمعنى الإغراء في توجيهه قراءة النّصب في قوله تعالى: ﴿حافظوا على الصلاةِ والصلاةَ الوسطى﴾ [سورة البقرة ، آية٢٣٨]، فقال: "ولو نصب على الحثِّ بفعل مضمر لكان وجهًا حسنًا"[(١)]، أي الحضُّ على آدائها والترغيب بها، ولربما يكون مقصده الاستعجال في تأديتها إذا حان وقتها، فلا يؤخّرَنَّها المؤمنُ.

يَظهر، مما سبق، أنَّ الصناعة المصطلحيّة عند "صاحب الجمل" مبنيَّةٌ على الدّلالة التي يؤدِّيها التركيب، وهي دلالَة متأتِّية من السياق المقاميّ؛ إذ إنَّ الفارق بين الترغيب؛ والتحذير، والتحثيث، تظهر بمعرفة مقصد المتكلّم من التركيب الذي أنشأه، ولا يتَّضح للمخاطب مقصده إلا بمعرفة سياق المقام الذي قيل فيه التركيب، ولذا يمكن الحكم بأنَّ مُصطلح "التحثيث" ذو بُعدٍ تداوليّ، كما هو "الترغيب" و"التحذير"، فكلّ واحد من هذه الأساليب الثلاثة، يحمل بنية مُكرّرة في بعض الأحيان، و"فهمها يتوقّف على العلاقة بين المنطوقات اللغويّة والموقف التواصليّ"[(٢)]، فقوّة الملفوظ الإنجازيّة تحتملها جميعا.

---

(١) الفراء: معاني القرآن ١/ ١٥٦.

(٢) انظر: الحسن، أحمد حسن: الفائدة التخاطبيّة في نظريّة النّحو العربيّ، ص ٤٥.

خامِسًا: السِّنخ[1]: استعمل "صاحب الجمل" مصطلح "السّنخ، بمعنى "الأصل"، وارتبط هذا الاصطلاح ببعض الحروف الأصليّة، من مثل: "ألف السنخ" في قوله: وهي سنخ الكلمة، تثبت في حال المضيّ والاستقبال والمضارعة، نحو أخذ يأخذ، وقال: لام السنخ، مثل اللام في جمل ولحم"، إذ ورد هذا الاستعمال في تمييز بعض الحروف عن حروف المعاني، فتراه يصف الألف بأنّها سنخيَّة إذا كانت أصلا، وكذا الباء والتاء والفاء واللام والنون والهاء. واقتصر على هذه الأحرف في وصفها بأنّها سنخيّة دون غيرها من أحرف الهجاء، وهذا مستغرَب منه؛ لا نجد له تفسيرًا، لا سيما إذا ما علمت أنّه استعمل مصطلح "الياء الأصليّة" في نحو: يَسَر وهدي[2]، ولم يَقل سنخيّة. والسِّنخ في اللغة بمعنى الأصل؛ إلا أنَّه استعمله استعمالا اصطلاحيًّا لكثرة وروده، وإطلاقه "السِّنخ" على كلّ حرف كان من أصل الكلمة.

سادِسًا: شكل النفي: تفرّد "صاحب الجمل" بذكر مصطلح "شكل النَّفي" في كتاب الجمل في النّحو، للدلالة على كلّ ما جاز فيه النَّصبُ بالنَّفي، ووقع مرفوعًا[3]، من ذلك قوله تعالى: ﴿فلا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدال في الحجّ﴾ [سورة البقرة، آية ١٩٧]، بالرفع، والمعنى: ليس رفثٌ وليس فسوقٌ وليس

(١) وردت المصطلحات: "ألف السنخ" و"باء السنخ" و"تاء السنخ" و"فاء السنخ" و"لام السنخ" "ونون السنخ" و"هاء السنخ" في كتاب الجمل في الصفحات: ٢٤٨، ٢٦٦، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٩١، ٣٠٢، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٤.

(٢) انظر استعماله للياء الأصليّة في: ص ٣٣٥.

(٣) الفراهيدي: الجمل في النّحو، ص ١٨٦.

جدالٌ في الحجّ[1]، وقوله تعالى: ﴿لا لغوٌ فيها ولا تأثيم﴾ [سورة الطور، آية ٢٣]، وقول الراعي النّميريّ[2]: [البسيط]

ما إنْ صَرَمْتُكِ، حتَّى قُلْتِ مُعلِنَةً: لا ناقةٌ لي في هذا، ولا جمَلُ

بمعنى: ليس ناقةٌ لي.

ولم أقِف على من ذكره قبله، ولا تابعه في ذكره. ولعلّ "الشَّكل" له دلالات لغويّة كثيرة؛ إلا أنَّه فيما أظن أنَّ مصطلح "شكل النفي" مأخوذ من دلالة "الشَّكْل" بمعنى الشّبه، كما في قول العرب: "شكلُ الغرابِ، بمعنى شبيهه"[3]، وهذا يعني أنَّ المقصود بـ "شكلُ النَّفي" شبه النَّفي أو شبيه النّفي.

قصر "صاحب الجمل" مصطلح "النَّفي" على المنفيّ بـ "لا النافية للجنس"، كما اتّضح في مصطلحي "الجحد والنّفي" سابقًا، بدليل قوله أنَّ "لا" للنفي في قول الشاعر[4]: [السَّريع]

لا نَشَبَ اليومَ، ولا خلَّةٌ إتَّسع الخرق على الرّاقع

لأنَّ موضع نشب نصب، وعدّ "شكل النفيّ" اصطلاحًا على ما يُعرف بـ "لا المشبهة بليس"، لما يقع من شِرْكةٍ بينهما لعلّ سبب تسمية "لا" التي وقع

---

(١) بالرفع قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب. وقال الأزهري: "وإنّما يحسن الرفع إذا نُسِق عليه، وإن لم يُنسق عليه بـ "لا" فالاختيار النّصب بالتنوين". انظر: معاني القراءات ١/ ١٩٦.

(٢) البيت له في ديوانه ١٩٨

(٣) الفراهيدي: العين، مادة [ش ك ل]

(٤) البيت من شواهد سيبويه منسوبًا لأنس بن العباس بن مرداس، ويروي: "لا نَسب". انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٥.

بعدها مرفوع بـ "شكل النفي" وهي "لا" المشبهة بليس ما نَجده من شركة مع "لا" وتشابهها و"لا" النّافية للجنس، فقولك: "لا رجلَ في الدّار" بالنَّصب نفي للجنس ما يقتضي، أيضًا، نفي الوحدة والتعدُّد؛ فتسلُّط النَّفي على النكرة أفاد العموم، في حين أنَّ "لا رجلٌ في الدّار" بالرفع ينفي وحدة الرجال، ولا ينفي التعدد؛ فالنفي بـ "لا النافية للجنس" أوسع وأشمل؛ فلعلّه أطلق على "لا" النافية للجنس مصطلح "شكل النَّفي" من باب التشبيه المقلوب؛ إذ جعل النَّفي الأعم شبيهًا بما أقلّ منه منزلَة في النَّفي، والأصل أنْ يكون العكس.

سابعًا: الفعل المستأنف: عَرَض "صاحب الجمل" للفعل المضارع، مصطلِحًا عليه "**الفعل المستقبل**"، و"**الفعل المستأنَف**"، فيقول: "والرّفع في الفعل المستقبل: وهو الفعل المستأنَف، رَفعٌ أبدا، إلا أنْ يقع عليه حرف جازم، أو حرف ناصب. وعلامة الفعل المستقبل أنْ يقع في أوّل الفعل أحد هذه الحروف الأربعة. وهي: الألف والتاء والياء والنون"[1].

بدا أنَّ استعماله لمصطلح الفعل المستقبل يدلّ به على المضارع مرفوعًا أو منصوبا أو مجزومًا؛ إلا أنّ استعماله لمصطلح الفعل المستأنف لا يكون إلا في حالة الرفع؛ إذ ذكر في أثناء تعداده وجوه الرفع، ما يدلّ على أنّ مصطلح "الفعل المستأنف" يقصد به "الفعل المستقبل" في حالة الرفع فقط؛ يؤكّد ذلك قوله[2]: "أما قَول الله جلّ وَعزَّ: ﴿من ذَا الَّذِي يقْرض الله قرضا حسنا

(١) انظر: الفراهيدي: الجمل في النحو، ص ١٨٥، ١٨٦، وانظر استعماله لمصطلح الفعل المستقبل في الصفحات: ٢٥٨، ٢٩١، ٣٠١.

(٢) انظر: الفراهيدي: الجمل في النحو، ص ٢١٩.

فيضاعفه﴾ [سورة البقرة ، آية ٢٤٥]، نصب فيضاعفه على جَوَاب الاستفهام وَمن رفع جعل "من" حرفا من حُرُوف المجازاة وَجعل جَوَابه فِي الْفَاء وَرفع يضاعفه ؛ لِأَنَّهُ فعل مُسْتَأْنف فِي أَوله الْيَاء"، فجعل الفعل يُضاعف ابتداء كلام جديد مستأنف.

مصطلح "الفعل المستقبل" أعمُّ من "الفعل المستأنف" في أنَّ المستقبل يُطلق على ما كان منه مرفوعًا أو منصوبًا أو مجزومًا، ففي قوله تعالى: ﴿ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر فسيحشرهم إليه جميعًا﴾ [سورة النّساء، آية ١٧٢]، فارتفع يحشرهم ؛ لأنَّه فعل مستقبل[١]، فاستعمل "الفعل المستقبل" بدلالة "الفعل المستأنف"، وكذا في قوله تعالى: ﴿وأقسموا بالله جهد أيمانهم لا يبعث الله من يموت﴾ [سورة النّحل، آية ٣٨] رفع يبعث ؛ لأنَّه فعل مستقبل[٢]، وأيضًا في قوله تعالى: ﴿لا يتَّخِذُ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين﴾ [سورة آل عمران، آية ٢٨].

"صاحب الجمل" مسبوق في استعمال "المستقبل" للدلالة على الفعل المضارع ؛ إذ ورد عند الخليل في كتاب العين في موضع واحد حين قال: "لا يقولون: ما يُزال، ولكن يردونه إلى يَزال"[٣]، في حين أنَّ استعمال "الفعل المستأنف" للدلالة على "الفعل المضارع" استعمال تفرّد به "صاحب الجمل" ولا نجد له أثرًا في كتب السابقين ولا اللاحقين، وهو يقصد به الفعل المضارع

(١) انظر: الفراهيدي: الجمل في النحو، ص ٢٢٠.

(٢) انظر: الفراهيدي: الجمل في النحو، ص٣١٤.

(٣) انظر: الفراهيدي: العين، مادة [ز ي ل]

الذي قُطع عن سابقه ؛ فابتدأ به كلاما جديدا ؛ فدلالة "المستأنف" دلالة تتعلّق بالتركيب، لا تتحصّل بالمنصوب أو المجزوم، في حين أنّ دلالة "المستقبل" تتعلق بالزمن الصرفيّ للفعل، وهي دلالة زمنيّة.

ثامِنًا: "منذ" الثقيلة: تفرّد "صاحب الجمل" بوصف منذ بالثقيلة، ولم يستعمل، هذا الاصطلاح، أحد غيره ؛ فقال: "وأمَّا "منذ الثقيلة" فإنّها تخفض ما مضى وما لم يمضِ على كلّ حال"[1].

لم يَقف الباحث في كتاب الجمل على ما يُبيّن سبب وصفه إيَّاها بالثقيلة ؛ إذ جرت العادة عند النّحاة على وصف ما وقع فيه التشديد بالثّقيل، كوصف نون التوكيد الساكنة بالخفيفة، والمشدّدة بالثّقيلة، ولعلّه أسماها بالثقيلة في إشارة إلى أنَّ "مذ" مخفَّفة من "منذ"، ويمكن أن نستند في ذلك إلى ما ذهب إليه ابن يعيش في قوله: "والغالب على "منذ" الحرفيّةُ والخفض بها، والغالب على "مُذ" الاسميّة للنقص الذي دخلها ؛ إذ الأصل "مُنْذُ"، و**"مُذْ" مُخفَّفة** منها بحذف عينها"[2].

تاسِعًا: نون الصرف: يطلق على التنوين نون الصّرف، ويعرّفها "صاحب الجمل" بأنَّها "نون خفيفة في الحقيقة، وتُحرّك إذا لقيها ساكن، نحو: جاءني زيدٌ اليوم"[3]، فتنوين الضمّ في "زيد" هو دليل على صرفه، وقد حُرِّكت النون بالكسر نُطقًا ؛ إذ التقى سكون التنوين بسكون (أل) في اليوم. ولم أقف على

---

(١) الفراهيدي: الجمل في النحو، ص١٩٣.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٥٠٩/٤، وانظر: السيرافي، الحسن بن عبد الله، أبو سعيد (ت٣٦٨هـ): شرح كتاب سيبويه ٢٦٨/٤.

(٣) الفراهيدي: الجمل في النحو، ص٣٣٣.

هـذا الاسـتعمال عنـد مـن سـبقه، ويبـدو أنّـه كـان مـستعملا في القـرن الرابـع الهجريّ؛ إذ ورد عند الرمّاني (ت٣٨٤هـ) في معاني الحروف، بالعبارة ذاتها دون اخـتلاف ألبتَّـةَ[١]. وورد، أيـضًا، في سـر صـناعة الإعـراب لابـن جنّـي (ت٣٩٢هـ)، في إبدال الألـف مـن نـون الـصرف[٢]، وفي مـضارعة نـون "إذن" نون الصرف[٣]، وكذا في الخصائص[٤].

وتـسميتها بنـون الـصّرف متـأتٍ مـن أنَّ الاسـم المـصروف ينـون، بخلاف الاسم الممنوع من الصرف. يشهد بذلك ما ذكره ابن جنّي: "تقـول في القافيـة: رأيت سعادًا، فأنت في هذه النون مخيّر: إن شئت اعتقدت أنّها نـون الـصرف، وأنَّك صرفت الاسم ضرورة أو على لغـة مـن صـرف جميـع مـا لا ينـصرف، كقول الله تعالى: ﴿سلاسلًا وأغلالًا وسعيرًا﴾ [سورة الإنسان، آية ٤][٥]، وإن شئت جعلت هذه النون في "سعادا" نون الإنشاد"[٦].

عاشِرًا: نون الكناية: يُطلق "صاحب الجمل" "نـون الكنايـة" علـى مـا يُعـرف عند الدّارسين بنون الوقاية، في نحو: أخـرجني، وضـربني؛ إذ أدخلـت النـون ليبقى الفعل على فتحته[٧]. ولم أقف على من سبقه في استعمال مصطلح "نون

---

(١) الرمّانيّ، عليّ بن عيسى: معاني الحروف، ص ١٥٠.

(٢) انظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٧٨.

(٣) انظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٨٠، ٦٨٥

(٤) ابن جني: الخصائص ٢/ ٩٨، ١٠٠.

(٥) قـراءة "سلاسـلا" بالـصرف قـراءة نـافع وجعفـر والكـسائي. انظـر: الخطيـب، عبـد اللطيف: معجم القراءات ١٠/٢٠٧.

(٦) ابن جني: الخصائص ٢/ ٩٨.

(٧) الفراهيدي: الجمل في النحو، ص ٣٣٢.

الكناية" ؛ في حين وُجِد هذا الاستعمال عند بعض المغاربة أمثال ابن عطيّة (ت٥٤٢هـ)[١]، والسّبتيّ (ت٥٤٤هـ)[٢].

لا يَجدُ الباحث غرابة في استعمال مصطلح "نون الكناية" ؛ لأنَّ هذه النون تتصل بالضمير "ياء المتكلّم" ؛ لأجل سلامة بناء ما تتصل به ؛ وهذه الياء ضمير يُطلِق عليه "صاحب الجمل" والكوفيّون المكنيَّ والكنايةَ، فعدّ النون الملصقة به نون كناية.

واستعمل الرّمّانيّ مصطلحًا يقرب من هذا الاصطلاح، وهو استعماله "**لام الكناية**" وهي اللام التي اتصلت بالضمير، نحو: له ولهم، وحكمها الفتح، وأصلها لام الإضافة[٣].لعلّه أسماها بذلك لاتّصالها بالضمير (الهاء) الذي يُطلَق عليه المكنيّ والكناية.

حاديَ عشر: هاء الاستراحة والتبيين: يُطلق "صاحب الجمل" "هاء الاستراحة والتبيين"على ما يُعرف عند ابن جنّي بـ "هاء بيان الحركة"[٤]، وهاء السكت عند المتأخرين، في حين أطلق عليها "صاحب الجمل" مصطلح "هاء الاستراحة والتبيين" في نحو قوله تعالى: ﴿ما أغنى عنّي ماليه، هلكَ عنّي سلطانيه﴾

(١)ابن عطيّة: المحرر الوجيز ٥٣٣/٣.

(٢) السبتيّ: مشارق الأنوار على صحاح الآثار ٤٠/١.

(٣) أطلق، أيضا، مصطلح "هاء الكناية" على الضمير الهاء في نحو ضربته، وهو بعيد من اصطلاح نون الكناية ولام الكناية.

(٤) انظر: ابن جني: الخصائص ٢٩٣/٢.

[سورة الحاقة، الآيتان ٢٨، ٢٩]، ومثّل لـ"هاء الاستراحة والتبيين"بقول الشاعر[١]: [السريع]

مَهمـا لِـيَ الليلـةَ، مِهمـا لِيَـهْ أودَى بِنَعلـيَّ، وسِـربا لِيَـهْ

ويَرِد عند ابن درستويه(ت٣٤٧هـ)مصطلح "هاء الاستراحة" في نحو "ماليَهْ"، فيقول: "وليس هذه للاستراحة، ولا نال المتكلّم قبل أنْ يبلغ إليها تعب فيستريح، وإنّما هي لبيان الحركة، ...، زيدت لما احتاجوا، وأحبّوا الوقوف على الحرف المتحرّك؛ لأنّهم لا يَقفون إلا على ساكن، فزيدت الهاء ليوقف عليها، وتثبت قبلها الحركة"[٢].

ثَمّة إشكال نَجده عند "صاحب الجمل" في أنّه يطلق على هذه الهاء تَسميات أخرى، في نحو إطلاقه عليها "**هاء الترقيق**" التي مثّل لها بقول ابن قيس الرقيات[٣]: [الكامل]

إنَّ الحـوادثَ بالمدينَـةِ قَـدْ أوجَعْنَنِـي، وَقَـرَعْنَ مَرْوَتَيَـهْ

تَبكـيهِمُ أسمـاءُ، مُعْوِلَـةً وَتَقـولُ سَـلمى: وارَزَيَتَيَـهْ

ويعدُّها ضربا من النّدبة تُندَب بالياء في أول الكلمة، في نحو قولك: وازيداه[٤]. ولعلّ تسميتها بـ "هاء الترقيق" يعود إلى حذف الألف من "وازريتاه" يتّضح ذلك مما علّق به ابن درستويه: "يريد "وارزيتاه"، فحذف الألف

(١) انظر: الفراهيدي: الجمل في النحو، ٢٨٢

(٢) ابن درستويه: تصحيح الفصيح وشرحه، ص٤١٢.

(٣) انظر: ديوان عبيد الله بن قيس الرقيّات، ص ٩٨، ٩٩.

(٤) الفراهيدي: الجمل في النحو، ٢٨٥.

للضرورة، وزارد الهاء لبيان الحركة التي قبلها، وللدلالة على الألف المحذوفة"، وأشار إلى أنّها "هاء التوفيق"، كما يزعم بعضهم[1]. وعلى هذا فإنّ "صاحب الجمل" يقصد بالترقيق التخفيف الواقع في حذف ألف الندبة.

يُطلق عليها "صاحب الجمل" في في موضع ثالث، "**هاء النّدبة**" في نحو: وازيداه[2]. وينكر هذه التسمية ابن درستويه، ويرى أنَّ حرف الندبة هو الألف، وإنَّما جيء بالهاء لبيان الألف وتبعيد الصّوت بالألف، وتسقط الهاء في دَرْج الكلام.[3]

يبدو أنّ "صاحب" الجُمَل كانَ مُوفّقا في اصطلاحه، وإن أنكر ذلك ابن درستويه؛ إذ إنَّ هذه "الهاء" لها وظيفتان متكاملتان: الأولى تبيين الحركة، وهي وظيفة أبان عنها ابن جنّي في اصطلاحه عليها بـ "هاء الحركة"، كما مرَّ آنِفًا. والثانيَة أنَّ إبانة الحركة بهاء ساكنة يُمثِّل استراحة للمتكلِّم في الوقف عليها، وهذا ما يُمثِّله الاصطلاح المشهور "هاء السَّكت"؛ فبدا أنَّ "صاحب الجمل" يَنطلق في اصطلاحه ممّا تُمثله "الهاء" من وظيفة تداوليّة.

المطلب الثاني: التفرّد في الاستعمال.

يُعنَى هذا المطلب بما تفرّد به "صاحب الجمل" من استعمال مصطلح قديم ارتبط بدلالة أخرى عند غيره من النّحاة. من المصطلحات التي تفرّد باستعمالها استعمالا جديدًا يُغاير فيه استعمال القدماء لها: (الاسم النّاقص، وألف الإلحاق، والفعل الدّائم، والفعل الواقع)، وثمّة مصطلحاتٍ أخرى كـ

(١) ابن درستويه: تصحيح الفصيح وشرحه، ص ٤١٣.

(٢) الفراهيدي: الجمل في النحو، ٢٩٠.

(٣) الأزهريّ، أبو منصور: معاني القراءات ٢١٧/٢.

(القطع، والتفسير، والجحد)، فيها جِدّة وتفرّد في الاستعمال دون الاصطلاح إلا أنَّ ذكرها في مبحث "التعدّد في الاصطلاح" يُغني عن إعادة ذكرها ههنا.

أوَّلًا: الاسم النّاقص: استعمل الخليل بن أحمد في كتابه "العين" مصطلح "الاسم الناقص" للدلالة على الاسم المكوّن من حرفين، فقال: "ذو اسم ناقص تفسيره صاحب، كقولك: ذو مال، أي صاحبه، والتثنية ذوان، والجمع ذوون"(١)، يُصدِّق هذا ما أشار إليه الفيروز آبادي في إعراب "كم" على أنّها اسم ناقص مبنيّ على السكون(٢)، وأوضح منه إشارة التهانويّ حين قال: "ويُطلق النّاقص، أيضًا، على اسم ذي حرفين، كـ: من وما وكم"(٣)، ويُحتَمل أن يكون أطلق عليها أسماءً ناقصةً لافتقارها لمضاف إليه.

أمّا صاحب الجمل فاستعمل "الاسم النّاقص" في الدلالة على:

أوَّلًا: كلّ اسم حذفت لامُه وبقي على حرفين، ومثّل له بقولهم: أب، وفم، ودم، وإذا ثنّوا، قالوا: دموان وأبوان يردونه إلى أصله(٤)؛ فيختلف عن الخليل والتّهانويّ في إطلاقهما "الاسم الناقص" على كلّ اسم تكوّن من حرفين سواء أحذفت لامه أم لا، باعتبار أنّ الأصل في الأسماء أن تكون ثلاثيَّة فأكثر، في حين انفرد "صاحب الجمل" بأنْ أطلق عليها ناقصة لنقصان حرف منها، يُقابل لام الاسم.

---

(١) الفراهيدي: العين، مادة [ذو]

(٢) الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، أبو طاهر: القاموس المحيط، مادة [كم]

(٣) التَّهانويّ، محمد بن عليّ: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١٦٨٠/٢.

(٤) انظر: الفراهيدي: الجمل في النحو، ص ٢٣٩ - ٢٤٣.

ثانيًا: الاسم الموصول؛ فيقول: "والرفع بالذي ومن وما؛ فهذه أسماء ناقصة لا بدّ لها من صلات، ويكون جوابها مرفوعًا أبدا، تقول: الذي ضرب عمرو زيد، ..."[1]، ويظهر أنّه أطلق عليها ناقصة لافتقارها إلى صلَة واحتياجها لما يتمُّ به المعنى. هذا الاستعمال، وإنْ تفرَّد به ابن خالويه في الدلالة على الاسم الموصول، إلا أنّه يتشابه مع الخليل في عدّه "ذو" اسمًا ناقصًا لافتقارها إلى المضاف إليه.

ولم أقف على من استعملَ مصطلح "الاسم الناقص" بمعنى الاسم الموصول سوى "صاحب الجمل"، وكذا ابن خالويه في كتابه "إعراب ثلاثين سورة"؛ إذ استُعمِل في ثلاثة عشر موضِعًا، من ذلك قوله في إعراب قوله تعالى: ﴿صراط الذين أنعمت عليهم﴾، فقال: "الذين: جر بإضافة الصراط إليه، ولا علامة للجر فيه لأنه اسم ناقص يحتاج إلى صلةٍ وعائد"[2]، فضلا عن وجود هذا المصطلح عند معاصره الرّمّانيّ (ت٣٨٤هـ) في شرحه كتاب سيبويه، فقال: "ولو كان الاسم ناقِصًا لا كناية فيه، لم يكن مُضمَرًا، نحو: الذي، هو اسم ناقص يحتاج إلى صلة، وليس بمضمر"[3]. وأمَّا ما ورد عند التهانويّ من إدخاله "منْ" و"ما" في الاسم النّاقص، فقد كان لأنّهما من

(١) الفراهيدي: الجمل في النحو، ١١٧٩، وما بعدها.

(٢) انظر: ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة، ص ٣٠.

(٣) الرمّانيّ، شرح كتاب سيبويه "من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال"، تحقيق سيف بن عبد الرحمن العريفيّ، أطروحة دكتوراه، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٩٩٨م، ص٥٧٢.

حرفين، بدليل إدخاله كم، في حين عدّ صاحب الجمل "الذي" اسمًا ناقِصا؛ لأنه اسم موصول يفتقر إلى صلة، وهو من غير ذوات الحرفين.

ثانيًا: ألف الإلحاق: شاعَ استعمال "أَلِف الألحاق" عند النحويين والصّرفيين للدلالة على الألف التي تلحق بعض الأسماء، نحو "أرطى"[(١)]، غير أنَّ "صاحب الجمل"انفرد باستعمال مصطلح "ألف الإلحاق" للدلالة على ما يُعرّف عند المحدثين بـ "الألف الفارقة" أو بـ"ألف الفَصل"، وعرّفها بأنَّها "ألف تُلحَق بعد الواو، مثل: خرجوا، وقالوا، وأشباه ذلك، فحيزَت الواو قبلَها ألف الوصل"[(٢)]، وأشار، أيضًا، إلى أنّ "ألف الإلحاق، بعد الواو تُسمَّى ألف الوصل"[(٣)].

يبدو أنَّ مصطلح "ألف الإلحاق" للدلالة على "الألف الفارقة" استعمال جديد استحدثه "صاحب الجمل"؛ وإنْ كانَ ثمّة تشابه ما بين إطلاق الصرفيين وإطلاقه في أنَّ الإلحاق زوائد تقع في نهاية الكلمة إلا أنَّ ألف الإلحاق في نحو "أرطى" تجري مجرى الأصل، وهي ليس كذلك في الألف الفارقة. ويظهر من كلامه في استعمال البناء للمجهول في عبارته "وتُسمَّى ألف الوصل" أنَّه مسبوق إلى هذه التّسمية، أعني مصطلح "ألف الوصل" في إطلاقها على الألف الفارقة.

---

(١) انظر على سبيل المثال: الفارسي، الحسن بن أحمد، أبو علي (ت٣٧٧هـ): التعليقة على كتاب سيبويه ٣٦/٣.

(٢) انظر: الفراهيدي: الجمل في النحو، ص ٢٦٢

(٣) انظر: الفراهيدي: الجمل في النحو، ص ٢٤٥.

ثالثًا: تاء التَّأنيث: استعمل الخليل "تاء التأنيث" وكذا جمهور النحويين في الدلالة على التاء التي تلحق الأسماء المذكّرة فتفيد تأنيثا[1]، في نحو "كريمة" و"حسنَة"، و"خمسة"، أو التاء الساكنة التي تلحق الأفعال، في نحو "كانت" و"سجدت"[2]، وعلى هذا جمهور النّحويين، ومنهم من يسميها "هاء التأنيث". في حين استعمل "صاحب الجمل" "مصطلح **"تاء التَّأنيث"** للدلالة على التاء التي تلحق ألف جمع المؤنَّث، في نحو "حسنات" و"سيِّئات"[3]، وهي كسر في الخفض والنَّصب.

وعدَّ "صاحب الجمل" التاء في نحو "أصوات" وأبيات" شبيهة بتاء التأنيث؛ لأنَّها لا تتغيّر في الواحد والتّصغير[4]، فالواحد "صوت" و"بيت" وتصغيره "صُوَيت" و"بُيَيت"، خلاف تاء التأنيث التي تتغير في الواحد والتّصغير.

رابعًا: الفعل الدائم: ورد مصطلح "الفعل الدّائم" في الدلالة على اسم الفاعل عند الكوفيين[5]، فاستعمله الفراء في الدلالة على ما يُسمّى عند البصريين بـ"اسم الفاعل" إذا كانَ عاملًا[6]، في نحو قوله تعالى: ﴿وله الدّين واصبًا﴾ [سورة النّحل، آية ٥٢]، وكذا استعمله "صاحب الجمل"، في نحو

---

(١) انظر: الفراهيدي: كتاب العين، باب الثلاثيّ اللفيف من باب الهاء [ها]؛ إذ يقول:

(٢) انظر: سيبويه: الكتاب ٤١٥/٢.

(٣) انظر: الفراهيدي: الجمل في النحو، ص ٢٩١، ٢٩٥.

(٤) انظر: الفراهيدي: الجمل في النحو، ص ٢٩٦.

(٥) انظر: القوزي: المصطلح النّحوي، ص ١٨٥.

(٦) انظر: الفراء: معاني القرآن ١/ ١٦٥ ٣٨٣/٢، ٤٠٣، ٢١٨. وانظر: القوزي: المصطلح النحوي، ص ١٨٥.

قوله تعالى: ﴿فكان عاقبتهما أنَّهما في النّار خالدَين فيها﴾ [سورة الحشر، آية ١٧]، (أزيد في الدّار قائمًا فيها)، وجعله فعلًا متوسِّطًا بين صفتين[١]؛ إلا أنّ صاحب "الجمل" تفرّد في استعماله (= الفعل الدّائم) للدلالة على "المصدر" العامل عمل الفعل، في نحو قولهم: أقعودًا والناس قيام، "على معنى أتقعدون والنّاس قيام، وهذا فعل ليس بماض ولا مستقبل، وهو فعل دائم أنت فيه"[٢] ومن أمثلته على ذلك قول الشاعر[٣]: [الرّجز]

أطَرَبًا وأنْتَ قِنَّسْرِيُّ والدَّهْرُ بالإنْسانِ دَوَّارِيُّ

أراد: تطرب؛ إذ رأى نفسه في حال طرب مع سنّه المُتقادِم، فوبّخها بذلك، واستغنى عن الفعل لما تشاهد من الحال[٤].

خامسًا: الفعل الواقع: يُطلق مصطلح "الفعل الواقع" على ما يُسمّى عند البصريين بالفعل المتعدّي[٥]. لعلّ الخليل أوّل من استعمل هذا المصطلح للدلالة على الفعل المتعدّي، و"الفعل غير الواقع" في الدلالة على اللازم، فقال: "لَعِقْتُه ألعقه لعْقا، لا تُحرّك مصدره؛ لأنه فِعل واقع، ومثل هذا لا

(١) انظر: الفراهيدي: الجمل في النّحو، ص١٤٢.
(٢) الفراهيدي: الجمل في النحو، ص ١١٤.
(٣) البيت للعجاج في ديوانه ١/ ٤٨٠.
(٤) انظر: المبرد: المقتضب ٣/ ١٦٤. ولمزيد تفصيل حول أثر المقام في سياق الحال، يُنظر: الحسن، أحمد حسن: الفائدة التخاطبيّة في نظريّة النّحو العربيّ، ص ١٤٤.
(٥) انظر: القوزي: المصطلح النحويّ، ص١٨٠.

يحرَّك مصدره، وأمّا عجل عجَلا وندم ندَما فيحرَّك؛ لأنك لا تقول: عجلت الشيء، ولا ندمته؛ لأنَّ هذا فعل غير واقع"[1].

أمَّا صاحب الجمل فاستعمل "الفعل الواقع" في الحكاية ليدّل على تعدية الفعل إلى الاسم المفرَد، فقال: "كلّ شيء من القول فيه الحكاية فارفع، نحو قولك: قلت: عبد الله صالح، ....، فإذا أوقعت عليها الفعل فانصب، نحو قولك: قلتُ خيرًا، ....، نصبت؛ لأنَّه فعل واقع"[2]، فجعل النّصب مرتبطًا بتعديَة الفعل إلى المفرد الذي يمثّل كلام المتكلِّم، لا ما كان حِكاية.فصاحب "الجمل" تفرّد في بيان أنَّ رفع الاسم بعد الفعل أو عدمه مرتبط بإيقاع الفعل عليه، أو عدم إيقاعه عليه إذا أراد المتكلّم الحكاية، وذكر أنّ الحروف التي يُحكى بها أربعة: "سمعت وقرأت ووجدت وكتبت".

وتفرّد "صاحب الجمل"، أيضا، في استعمال "الفعل الواقع" للدلالة على المُضِيّ سواء أكان الفعل ماضيًا أم مضارعا، وفي ذلك يقول: "والرّفع بـ "حتّى" إذا كان الفعل واقعا، قولهم: سرنا حتّى ندخلُها؛ لأنّه فعل قد مضى، وهو واقع فكأنّه صُرف من النّصب إلى الرفع ووجهه حتّى دخلناها"[3]. وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿وزلزلوا حتّى يقول الرسول﴾ [سورة البقرة، آية ٢١٤]، بالرفع[4]، أي حتّى قال، وهو واقع. ويُقرأ بالنّصب على

(١) الفراهيدي: العين، مادة [لعق]

(٢) الفراهيدي: الجمل في النحو، ص٧٢.

(٣) الفراهيدي: الجمل في النحو، ص١٨٣.

(٤) بالرفع قراءة نافع. انظر: ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص ١٨١.

معنى الاستقبال[1].يُستدَلّ مِمَّا سبق أنَّه يُطلق على الفعل فعلا واقِعا إذا دلَّ على ما مضى من الزمان بصرف النّظر عن الزمن الصرفيّ للفعل ؛ فصاحب "الجمل" ينظر في إطلاقه الوقوع أو عدمه إلى ما يُمكن تسميته بـ "الزّمن التركيبيّ التداوليّ" الذي تُعبّر عنه الحركة الإعرابيّة ليكون واقِعا في العالم الخارجيّ أو غير واقِع بعدُ، وهو استعمال متأتٍ من المعنى اللغويّ للوقوع. وإنَّ استعمال مصطلح "الفعل الواقع" في غير دلالة قد يُعدّ دليلا على عدم استقرار المصطلح عند "صاحب الجمل".

* * *

(١) الفراهيدي: الجمل في النحو، ص١٨٣ ، وقراءة الرفع لنافع. انظر: ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص ١٨١ ، وبالنصب قراءة الجمهور.

الخاتمة

كانَ محور هذه المباحثة دراسة المصطلح النّحويّ من حيث الاستعمال، في كتاب "الجمل في النّحو"؛ فأبرزت المباحثة جملة من النتائج أهمّها:

أوَّلًا: أنَّ التعدّد في المصطلحات النّحوية في كتاب "الجمل في النّحو" يعود إلى تغاير في الوظيفة التي يؤدّيها المصطلح البصري عن الوظيفة التي يؤدّيها المصطلح الكوفيّ الذي شُهر على أنّه مرادفه؛ فيظهر التمايز في الوظيفة التي يؤديها كل من (التفسير، والتميز) التي تعود إلى البنية التركيبيّة، كما يظهر الاعتبار الوظيفيّ في تمايز (الجحد، والنّفي)، و(الغاية، والظّرف)، و(القطع، والحال) وهو تغاير يعود إلى اعتبار الخصوص والعموم في الوظيفة التي يؤديها كلّ منها، في حين يتساوى في الاستعمال ما أشير إليه أنّه مصطلح كوفيّ مع ما أشير إليه أنّه مصطلح بصريّ في استعماله (الخفض، والجرّ)، و(النّسق، والعطف).

ثانيًا: أنَّ ثَمَّة اضطرابا في بعض الأحيان في استعمال مصطلحات بصريّة وكوفيّة عُدَّت مترادفة، وهي: الصلة والحشو والزّيادة والإقحام، مع محاولة الباحث إيجاد فرق دقيق في الاستعمال إلا أنّ الفارق بينها لا يظهر جليّا.

ثالثًا: أنَّ كتاب الجمل انفرد ببعض المصطلحات، من مثل: (التحثيث، وشكل النّفي، والفعل المستأنف)، ما يدلّ على أنَّ "صاحب الجمل" يحاول إظهار براعته في صناعة المصطلح التي لعلّه يريد منها إبراز شخصيّته النّحويّة؛ لا سيما أنَّ هذه المصطلحات مبنيّة عنده على الدّلالة، كما في نحو: (ألف الجيئة، ألف العطيّة)، وبعضها يتّكئ به على بعد تداوليّ يرتبط بالسياق

المقـاميّ كمـا في اسـتعمال مـصطلح (التحثيـث)، وفي تفرقتـه، أيـضًا بـين مصطلحي (القطع، والحال)، وغيرهما.

رابعًا: أنّ "صاحب الجمل" انفرد باستعمال بعض المصطلحات استعمالا جديدًا خلاف ما عُهِد عند النّحاة، كما في استعمال مصطلح ألف الإلحاق للدلالة على الألف الفارقة، مخالفًا جمهور النحاة في إطلاقها على الألف التي تقع زائدة في نهاية بعض الأسماء، نحو الألف في "أرطى"، ما يُحاول فيها إبراز شخصيته النحويّة، وجانبا من تفكيره النّحويّ.

خامسًا: أنَّ هذه المباحثة تُنبئ عن أنَّ صاحب كتاب الجمل مولَع بالصناعة المصطلحيّة؛ يظهر هذا من استعماله مصطلح "ألف الجيئة" و"ألف العطيّة" مع عدم صلاحيّة إطلاقه إلا على الألف في الفعل "أتى" التي بمعنى جاء، أو "آتى" التي بمعنى أعطى.

سادِسًا: أنَّ ثمّة اشتراكا في بعض المصطلحات النّحوية الواردة في كتاب "الجمل في النّحو" مع ما ورد عند الخليل في "العين"، وكذا ثمّة اشتراك في مصطلحاتِ أخرى مع ما ورد عند ابن خالويه في كتابه "إعراب ثلاثين سورة"، وثمّة منها ما هو مشترك بينهما؛ أعني الخليل وابن خالويه؛ لذا لا يُمكن الاقتصار على الاستعمال المصطلحيّ في إثبات نسبة الكتاب لأيٍّ منهما، وليس من هدف الدّراسة تتبع ذلك إثباتًا أو نفيا.

تجدر الإشارة إلى أنَّ دراسة الاستعمال المصطلحيّ في كتاب "الجمل في النّحو أبرز الحاجة إلى مراجعة المصطلحات النّحويّة، وما اعترى الدّرس النحويّ من خلط في عدّ تغاير الاصطلاح بين المدارس النّحويّة تغايرًا شكليًّا لا يتأسَّس على اختلاف دلاليّ؛ وإذا كانت هذه المباحثة اقتصرت على

إشكاليّة الاستعمال المصطلحيّ ما بين تعدّد في المصطلح أو تفرد في الاصطلاح أو الاستعمال ؛ فإنّها تُحفِّز الباحثين إلى إجراء مباحثات في تلك المصطلحات وغيرها، أيضًا، تُؤَطّر للمصطلح ونشأته وتطوّره في الدلالة والاستعمال.

* * *

المصادر والمراجع:

أوّلًا: الكتب المطبوعة

- الأزهري، محمد بن أحمد، أبو منصور (ت٣٧٠هـ): معاني القراءات، الرياض: جامعة الملك سُعود، ط١، ١٩٩١م.
- الأستراباذيّ محمد بن الحسن، رضيّ الدين (ت٦٨٦هـ): شرح الرضيّ على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ط٢، ١٩٨٦م.
- الأعشى الكبير، ميمون بن قيس: ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق محمد محمد حسين، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٧، ١٩٨٧م.
- الأفغاني، سعيد بن محمد (ت١٤١٧هـ): من تاريخ النّحو، دار الفكر، د.ت.
- البعيمي، إبراهيم بن سلمان: المنصوب على التقريب، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة التاسعة والعشرون، العدد ١٠٧، ١٤١٩هـ. ص (٤٩٧- ٥٢٤).
- التنوخي، عبد الباقي بن أبي الحُصين، أبو يعلَى (ق ٥ هـ): القوافي، تحقيق عوني عبد الرَّؤوف، مصر: مكتبة الخانجي، ط٢، ١٩٧٨م.
- التَّهانويّ، محمد بن عليّ (ت بعد ١١٥٨هـ): كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق علي دحروج، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٦م.
- الجرجاني، عبد القاهر (ت٤٧١هـ): المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٢م.
- جرير، جرير بن عطية الخطفيّ: ديوان جرير، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق محمد نعمان أمين طه، مصر: دار المعارف، د.ت.
- ابن جني المَوصليّ، عثمان بن جني، أبو الفتح (ت٣٩٢هـ): الخصائص، تحقيق محمد علي النجّار، بيروت: عالم الكتب، د.ت.

- ابن جني المَوصليّ، عثمان بن جني، أبو الفتح (ت٣٩٢هـ): سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ط٢، ١٩٩٣م.
- الحلواني، محمد خير: المُفصّل في تاريخ النّحو العربيّ، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٧٩م.
- أبو حيان الأندلسيّ (٧٤٥هـ): التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، الجزء الأوّل، دمشق: دار القلم، ط١، ١٩٩٨من والجزء الثاني، الرياض: دار كنوز إشبيليا، ط١، ١٩٩٩م.
- أبو حيّان الأندلسيّ، محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ): البحر المحيط في التفسير، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت٣٧٠هـ): إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، مصر: دار الكتب المصرية، ١٩٤١م.
- الخثران، عبدُالله بن حمد: مُصطلحات النّحو الكوفيّ، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م.
- الخطيب، عبد اللطيف: معجم القراءات، دمشق: دار سعد الدّين، ط١، ٢٠٠٢م.
- ابن درستويه، عبد الله بن جعفر، أبو محمد (ت٣٤٧هـ): تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق محمد بدوي المختون، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٨م.
- الرّاعي النّميريّ: ديوان الرّاعي النّميريّ، جمعه وحققه راينهرت فايبرت، بيروت: فرانتس شتاينر بفيسبادن، ١٩٨٠م.
- الرمّانيّ، شرح كتاب سيبويه "من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال"، تحقيق سيف بن عبد الرحمن العريفيّ، أطروحة دكتوراه، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٩٩٨م.

- الرمّانيّ، عليّ بن عيسى، أبو الحسن (ت٣٨٤هـ)، معاني الحروف، حققه عبد الفتاح إسماعيل شلبي، جدّة: دار الشروق، ط٢، ١٩٨١م.
- الزجّاجيّ: عبد الرحمن بن إسحاق، أبو إسحاق (ت ٣٤٠ هـ): الجمل في النّحو، حققه وقدّم له علي توفيق الحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة؛ إربد: دار الأمل، ط١، ١٩٨٤م.
- الزّمخشريّ، محمود بن عمر، أبو القاسم (ت٥٣٨هـ): المفصل في علم الإعراب، دراسة وتحقيق فخر صالح قدارة، عمَّان: دار عمَّار، ط١، ٢٠٠٤م.
- السّبتيّ، عياض بن موسى (ت٥٤٤هـ): مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المكتبة العتيقة، دار التراث، د.ت.
- ابن السراج البغداديّ، أبو بكر محمد بن السريّ: الأصول في النّحو، تحقيق عبد الحسين الفتليّ، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٩م.
- ابن السرّاج الشنتريني، محمد بن عبد الملك الأندلسيّ (ت٥٤٩هـ): تلقيح الألباب على فضائل الإعراب، تحقيق أحمد حسن إسماعيل، إربد: عالم الكتب الحديث؛ عمّان: جدارا للكتاب العالميّ، ط١، ٢٠٠٦م.
- السيرافي، الحسن بن عبد الله، أبو سعيد (ت٣٦٨هـ): شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط١، ٢٠٠٨م.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ): الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٨١م.
- الشّريف الجرجانيّ، عليّ بن محمد بن عليّ الزّين (ت٨١٦هـ): التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف النّاشر، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط١، ١٩٨٣م.

- ابن شقير، أحمد بن الحسن، أبو بكر (ت٣١٧هـ): المحلّى "وجوه النّصب"، تحقيق فائز فارس، بيروت: مؤسسة الرسالة؛ إربد: دار الأمل، ط١، ١٩٨٧م.
- ابن شنب، محمد: "الخليل بن أحمد" ضمن: دائرة المعارف الإسلاميّة، أ.جي. بريل، تحرير: هوتسما، وأرنولد، وباسيت، وهارتمان، إعداد نخبة من العلماء بإشراف إبراهيم زكي خورسيد وزملائه، الشارقة: مركز الشارقة للإبداع الفكريّ، ط١، ١٩٩٨م. المجلد الخامس عشر، ص(٤٧٤٢- ٤٧٤٤).
- الطنطاوي، محمد: نشأة النّحو وتاريخ أشهر النحاة، مصر: دار المعارف، ط٢، ١٩٩٥م.
- أبو الطيّب اللغويّ، عبد الواحد بن عليّ: مراتب النّحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، لبنان: المكتبة العصريّة، ٢٠٠٩م.
- عبادة، محمد إبراهيم: كتاب الجمل في النّحو المنسوب للخليل بن أحمد، دراسة تحليليّة، الإسكندريّة: منشأة المعارف، ١٩٨٧م.
- العجاج، ديوان العجاج، برواية عبد الملك بن قريب الاصمعيّ (ت٢١٦هـ) وشرحه، تحقيق عبد الحفيظ السليطيّ، دمشق: توزيع مكتبة أطلس، ١٩٧١م.
- ابن عطيّة، عبد الحق بن غالب، أبو محمد (ت ٥٤٢هـ): المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١، بيروت: دار الكتب العلميّة، ٢٠٠١م.
- عمر بن أبي ربيعة: ديوان عمر بن أبي ربيعة، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه فايز محمد، بيروت: دار الكتاب العربيّ، ط٢، ١٩٩٦م.
- عيساوي، عبد السلام: العلاقات المعنويّة في البنية النّحويّة، مقاربة لسانيّة، تونس: جامعة منوبة، كلية الآداب والفنون والإنسانيّات، د.ت.
- الفارسي، الحسن بن أحمد، أبو علي (ت٣٧٧هـ): التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض القوزي، ط١، ١٩٩٠م.

- الفراء، أبو زكريّا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ): معاني القرآن، تحقيق أحمد النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح الشلبي، الدار المصريّة للتأليف والترجمة، مصر، ط١، د.ت.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، أبو عبد الرحمن (ت١٧٥هـ): الجمل في النّحو، تحقيق فخر الدين قباوة، ط٥، ١٩٩٥م.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، أبو عبد الرحمن (ت١٧٥هـ): كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرّائي، بغداد: وزارة الإعلام العراقية، ١٩٨٢م.
- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، أبو طاهر (ت٨١٧هـ): القاموس المحيط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٨، ٢٠٠٥م.
- القالي، إسماعيل بن القاسم، أبو عليّ: ذيل الأمالي والنّوادر، مصر: الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ١٩٧٦م.
- ابن قتيبة الدّينوريّ، عبد الله بن مسلم، أبو محمد (ت ٢٧٦هـ): تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، د.ت.
- القوزي، عوض: المصطلح النّحويّ، نشأته وتطوّره حتّى أواخر القرن الثالث الهجريّ، جامعة الرياض (الملك سعود حاليا)، عمادة شؤون المكتبات، ط١، ١٩٨١.
- ابن قَيس الرُّقيّات، عُبَيد الله: ديوان عُبَيد اللهِ بن قيس الرّقيَّات، تحقيق ودراسة مُحَمّد يوسف نجم، بيروت: دار صادر، د.ت.
- المبرّد، محمد بن يزيد، أبو العباس (٢٨٥هـ): المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب، ١٩٦٣م.
- ابن مجاهد، أحمد بن موسى، أبو بكر (ت٣٢٤هـ): السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، مصر: دار المعارف، ط٢، ١٩٨٠م.

- مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ): مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم الضّامن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٤م.
- النحّاس: أحمد بن محمد، أبو جعفر(٣٣٨هـ): إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٨.
- ابن النديم، محمد بن إسحاق بن محمد، أبو الفرج (ت٤٣٨هـ): الفهرست، تحقيق إبراهيم رمضان، بيروت: دار المعرفة، ط٢، ١٩٩٧م.
- ابن يعيش، يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ): شرح المفصّل للزمخشريّ، تحقيق إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط١، ٢٠٠١م.

ثانيًا: الدّوريّات العلميّة المحكّمة:

- بوعباس، حسين أحمد: "الجمل ليس للخليل ولا ابن شقير"، مجلة الدراسات اللغويّة، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة، المجلد السادس، العدد الرابع، ديسمبر– فبراير، ٢٠٠٥م، ص ص (١٩٦– ٢٣٤).
- بوعباس، حسين أحمد: "عنوان المخطوط ونسبته بين الأدلة الخارجيّة والداخليّة، كتاب "الجمل في النحو" نموذجًا""، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، عمادة البحث العلميّ، المجلد الخامس، العد الثاني، نيسان، ٢٠٠٩م، ص (١١- ٣٤).
- النِّماليّ، حمّاد بن محمّد: "كتاب "الجُمل" للخليل بن أحمد، وليس لغيره"، مجلّة الدّراسات اللغويّة، مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة، المجلّد التاسع عشر، العدد الأوّل، ديسمبر/ ربيع الأوّل، ٢٠١٦م، ص ص (٧٩ - ١٦٨).
- شيت، زهراء سعد الدّين: "المصطلح النّحوي عند الخليل في كتاب العين"، وهو قسمان: القسم الأول نُشر في: مجلة المجمع العلميّ، بغداد، المجلد السابع والخمسون، ج ١، ٢٠١٠، ص (١٠١ – ١٥٤)، والقسم الثاني نُشر في: مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ص (٥٩ – ٧٥).

- الفادنيّ، يحيى بن عليّ: "المصطلحات النحويّة عند ابن خالويه من خلال كتابه إعراب ثلاثين سورة من القرآن"، مجلة بحوث ودراسات العالم الإسلاميّ، جامعة أم درمان الإسلاميّة، العدد الثاني، ٢٠٠٦م. ص (٢٠٧ – ٢٢٨).

ثالثًا: الرسائل الجامعية:

- الحسن، أحمد حسن: "الفائدة التَّخاطبيّة في نظريّة النّحو العربيّ"، إشراف فيصل إبراهيم صفا، أطروحة دكتوراه، إربد: جامعة اليرموك، ٢٠٠٩م.

* * *

Theses and Dissertations

- alhasan, ahmd hasan: "alfaida attakatbyya fi ndryya annahu alrbyy", išraf faysl ibrahim sfa, utruha dkturah, irbd: jama alyrmuk, 2009m.

❊ ❊ ❊

- Alquzi, awd: almuSٹlh annahuyy, nšath wttwwrh httauwakr alqrn attalt alhjryy, jama arryad (almlk sud halya), amada šuun almktbat, t1, 1981.
- Ibn qays arruqyyat, ubayd Allah: daywan ubayd Allahi ban qays arraqyyat, tahqiq wadrasa muhammad yawsf najm, bayrut: dar Sadr, d.t.
- Almubrrad, muhammad bn yzid, abu albas (285h): almqtdb, thqiq muhammad abd alkalq udima, birut: alm alktb, 1963m.
- Ibn mujahd, ahmd bn musa, abu bkr (t324h): assaba fi alqraat, thqiq šuqidif, mSr: dar almarf, t2, 1980m.
- Maki bn abitalb (t 437h): muškil irab alqraan, thqiq hatm addamn, birut: mussa arrasala, t2, 1984m.
- Annahhas: ahmd bn muhammad, abu jfr(338h): irab alqraan, thqiq zhir ġazi zahd, birut: alm alkutub, 1988.
- Ibn annadim, muhammad bn ishaq bn muhammad , abu alfrj (t438h): alfhrst, thqiq ibrahim rmdan, birut: dar almrfa, t2, 1997m.
- Ibn yaiš, yaiš ban ali (ta643h): šarh almafssal lalzmkšryy, tahqiq imil badi yaqub, bayrut: dar alkatb alalmyya, t1, 2001m.
- Journals
- Bubas, hsin ahmd: "aljml lis llklil wla ibn šqir", mjla addarasat allaġuyya, mrkz almlk fisl llbhut waddarasat alislamyya, almjld assads, aldd arrab, dismbr – fbrayr, 2005m, ss.(١٩٦ –٢٣٤)
- Bubas, hsin ahmd: "anwan almktut wnsbth bin aldla alkarjyya waddaklyya, ktab "aljml fi annahu" nmudjan"", almjla alrdnya fi allaġa alrbya wadabha،jama muta, amada albht allmyy, almjld alkams, ald attani, nisan, 2009m, ss.(١١-٣٤)
- Attimalyy, hmmad bn mhmmad: "ktab "aljuml" llklil bn ahmd, wlis lġirh", mjlla addarasat allaġuyya, mrkz almlk fisl llbhut waddarasat alislamyya،almjllad attasašr, aldd alwwl, dismbr/ rbi alwwl, 2016m, ss ٧٩) .(١٦٨-
- šit, zhra sd addin: "almstlh annahwiand alklil fi ktab alin", whu qsman: alqsm alwl nušr fi:mjla almjm allmyy, bġdad, almjld assab walkmsun, j 1, 2010, ss (101 – 154), walqsm attani nušr fi: mjla almjm allmi alraqi, bġdad, ss 59-75.
- Alfadnyy, yhya bn alyy: "almstlhat annahuyya and ibn kalwih mn klal ktabh irab tlatin sura mn alqraan،mjla bhut wdrasat alalm alislamyy, jama am drman alislamyya, aldd attani, 2006m. ss.(٢٠٧ – ٢٢٨)

- Ibn šanb, muhammad: "alkalil bn ahmd" dmn: daira almarf alislamyya, uji. bril, thrir: hutsma, wrnuld, wbasit, whartman, idad nkba mn alulma biišraf ibrahim zkikursid wzmlaih, aššarqa: mrkz aššarqa lliibda alfkryy, t1, 1998m. almjld alkams ašr, s s.(٤٧٤٢-٤٧٤٤)
- Attantawi, muhammad: nšaa annahu wtarikašhr annaha, mṣr: dar almarf, t2, 1995m.
- Abu attyyb allaġuyy, abdu alwahd bn alyy: mratb annahwyin, thqiq muhammad abu alfdl ibrahim, lbnan: almktba alṣryya, 2009m.
- Ubada, muhammad ibrahim: ktab aljml fi annahu almnsub llklil bn ahmd, drasa thlilyya, aliskndryya: mnšaa almarf, 1987m.
- Aljaj, diwan aljaj, brwaya abdu almlk bn qrib alaṣmyy (t216h) wšrhh, thqiq abd alhfiḍ assalityy, dmšq: tuzi mktba atls, 1971m.
- Ibn atiyya, abdu alhq bn ġalb, abu muhammad (t 542h): almuhrr alwjiz fi tfsir kitab Allah alziz, thqiq abd assalam abd aššafi mhmd, t1, birut: dar alktb allmyya,2001m.
- Umar bin abi rbia: diwan amr bn abi rbia, qddam lh wud hwamšh wfharsh fayz mhmd, birut: dar alktab alrbyy, t2, 1996m.
- isawi, abdu assalam: allaqat almnuyya fi albnya annahuyya, mqarba lsanyya, tuns: jama mnuba, klya aladab walfnun waliinsanyyat, d.t.
- Alfarsi, alhsn bn ahmd, abuali (t377h): attaliqa ala ktab sibwih, thqiq awd alquzi, t1, 1990m.
- Alfarra, abu zkryya yhya bn zyad (t 207h): mani alqraan, thqiq ahmd annajati, mhmd ali annajar, abd alftah aššalbi, addar almṣryya lltalif wattarjma, mṣr, t1, d.t.
- Alfrahidi, alklil bn ahmd, abuabd arrahmn (t175h): aljml fi annahu, thqiq fkr addin qbawa, t5, 1995m.
- Alfrahidi, alklil bn ahmd, abuabd arrahmn (t175h): ktab alin, thqiq mhdi almkzumi, wibrahim assamrrai, bġdad: wzara alilam alraqya, 1982m.
- Alfiruz abadi, mhmd bn yqub, abutahr (t817h): alqamus almhit, birut: mussa arrasala, t8, 2005m.
- Alqali, ismail bn alqasm, abualyy: dil almali wannwadr, mṣr: alhia almṣryya alama llktab, 1976m.
- Ibn qutayba addinuryy, abd Allah bn mslm, abu mhmd (t 276h): tawil mškl alqraan, šrhh wnšrh assid ahmd ṣqr, d.t.

- Alkatran, abdullah bin hamd: muṣtlhat annahu alkawfyy, hajar litibaa wannašr, t1, 1990m.
- Alktib, abdu allatif: mjm alqraat, dmšq: dar sd addin, t1, 2002m.
- Ibn darastawayh, abd Allah bn jfr, abu mhmd (t347h): tṣhih alfṣih wšrhh, thqiq mhmd bdwi almktun, alqahra: almjls alla llšuun alislamya, 1998m.
- Arrai annumayriyy: diwan arrai annamiryy, jmh whqqh raynhrt faybrt, birut: frants štaynr bfisbadn, 1980m.
- Arrummanyy, šarh kitab sibawayh "mn bab annudba ila nihaya bab alafal", thqiq sayf bn abd arrahmn alrifyy, atruha dkturah, arryad: jama alimam muhammad bn sud, 1998m.
- Arrummanyy, alyy bn isa, abu alhsn (t384h), mani alhuruf, hqqh abdu alfattahismail šalbi, jdda: dar aššaruq, t2, 1981m.
- Azzajjajyy: abdu arrahmn bn ishaq, abuishaq (t 340 h): aljml fi annahu, hqqh wqddam lh ali tufiq alhamad, birut: mussa arrasala; irbd: dar alml, t1, 1984m.
- Azzamkšryy, mahmud bn amr, abu alqasm (t538h): almufassal fiilm alirab, drasa wthqiq fkr ṣalh qaddara, amman: dar ammar, t1, 2004m.
- Assubtiyy, iyad bn musa (t544h): mšarq alnwar alaṣihah alatar, almktba altiqa, dar attarat, d.t.
- Ibn assaraj albġdadyy, abu bkr mhmd bn assaryy: alṣul fi annahu, thqiq abd alhsin alftlyy, birut: mussa arrasala, t1, 1999m.
- Ibn assarraj aššantrinyy, mahmd ban abd almalk alandlsyy (ta549h): talqih alalbab ala fadail alirab, tahqiq ahmd hasn ismail, irbd: alm alkatb alhadit; amman:jadara lalktab alalmyy, t1, 2006m.
- Assirafi, alhasan bn abdi Allah, abu sid (t368h): šrh ktab sibwih, thqiq ahmd hsn mhdli, wli sid ali, birut: dar alktb allmyya, t1, 2008m.
- Sibwih, amru bn atman bn qanbr (t180h): alktab, thqiq abd assalam harun, alqahra: mktba alkanji, t1, 1981m.
- Aššarif aljurjanyy, alyy bn muhammad bn alyy azzin (t816h): attarifat, dbth wṣhhh jmaa mn allma biišraf annašr, birut: dar alktb allmyya, t1, 1983m.
- Ibn šuqayr, ahmd bn alhsn, abu bakr (t317h): almuhalla "wujuh annaṣb", thqiq faiz fars, birut: mussa arrasala; irbd: dar alml, t1, 1987m.

List of References:

- Alazahari, Muhmmad Ibn ahmd, Abu Manṣur (ta370h): maani alqaraat, arrayad: jama almalk suud, t1, 1991m.
- Alastrabadi, mhmmad ban alhasn, radyy addayn (ta686h): šarh arradyy ala alkafya, taṣhih watliq yawsf hasn amr, banġazi: manšurat jama qaryuns, t2, 1986m.
- Alša alkbir, mimun bn qis: diwan alša alkbir, šrh wtliq mhmd mhmd hsin, birut: mussa arrasala, t7, 1987m.
- Alfġani, sid bn mhmd (t1417h): mn tarik annahu, dar alfkr, d.t.
- Albimi, ibrahim bn slman: almnṣub ala attaqrib, aljama alislamya balmdina almnura, assana attasa walšrun, aldd 107, 1419h. ss.(٤٩٧-٥٢٤)
- Attanuki, abd albaqi bn abi alhuṣin, abu yla (q 5 h): alqwafi, thqiq awniabd arrauf, mṣr: mktba alkanji, t2, 1978m.
- Attahanuyy, mhmd bn alyy (t bd 1158h): kšaf aṣtlahat alfunun walulum, thqiq ali dhruj, birut: mktba lbnan našrun, t1, 1996m.
- Aljurjani, abdu alqahir (t471h): almuqtaṣid fi šrh aliydah, thqiq kaḍm bhr almrjan, bġdad: wzara attaqafa waliilam, 1982m.
- Jarir, jarir bn atya alktfyy: diwan jrir, bšrh mhmd bn hbib, thqiq mhmd nman amin th, mṣr: dar almarif.
- Ibn jinni almawṣiliyy, utman bn jinni, abu alfth (t392h): alkṣaiṣ, thqiq mhmmad ali annajjar, birut: alm alkutub, d.t.
- Ibn jinni almawṣiliyy, utman bn jinni, abu alfth (t392h):sirr ṣinaa aliirab, thqiq hasan hindawi, dmšq: dar alqlm, t2, 1993m.
- Alhalawani, muhammad kayr: almufssal fi tarik annahwi alrbyy, birut: mussa arrasala, t1, 1979m.
- Abuhyan alndlsyy (745h): attadyil wattakmil fi šrh ktab attashil, thqiq hasan hndawi, aljz alwwl, dmšq: dar alqlm, t1, 1998mn waljz attani, arryad:dar kunuz išbilya, t1, 1999m.
- Abuhyyan alndlsyy, mhmd bn yusf (t745h): albhr almuhit fi attafsir, thqiq ṣidqi muhammad jmil, dar alf
- ikr, birut, 1420h.
- Ibin kalwih, alhsin bn ahmd (t370h): irab tlatin sura mn alqraan alkrim, mṣr: dar alktb almṣrya, 1941m.

In the problematic Use of Syntactic Terms:
A Case Study Of "Aljumal" attributed to Al-Khalil and others.

Dr. Ahmad Hasan Al-Hasan
Assistant professor of linguistics and Arabic grammar
The Hashemite University
Dr.Riyad Rizqallah Abohola
Assistant professor of language and grammar
The Hashemite University

Abstract:

This study analyzes the use of grammatical terms in Sentences in Syntax attributed to Al-Khalil Ibn Ahmed Al-Faraahidi (d. 175 AH). It is also claimed that Ibn Shuqair (317 AH) and Ibn Khaalawayh (37٠AH) authored this book as well. The researcher investigates the problematic use of terminology in the book.

The researcher has found out that the use of syntactic terms today is different from those used by early grammarians. They have observed that there is a different signifier for the same sign, considering it as a complete synonymy. For example, the term "al-Qat'" in Koufa is synonymous to that of "Al-Hal" in Busra. The research also explores other new terms and uses.

Methodologically, this study is based on two headings: The first one looks into the terminology pluralism, in which Al-Farahidi used the Kufian and Busrian terms side by side; to show that this plurality represented a functional variation in use in some terms and represented synonymy in other terms. The second heading focuses on the uniqueness of the terminology or use. The research reveals the terminology making of the author and a new use for the meanings of terms used before. Besides, the study has an introduction and a conclusion highlighting the most important research results.

Key words: Syntactic Terms, Aljumal fi alnnahw,Al-Khalil bin Ahmed Al-Faraahidi, Ibn Shuqair, Ibn Khaalawayh.